

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم العلوم الاقتصادية

العنوان

## تقلبات سعر الصرف وأثرها على البنوك التجارية في الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصاد  
تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة :

زغواني سارة

الصيد فتيحة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من :

رئيسا	جامعة جيجل	أستاذ م	الأستاذ: بودخدخ مسعود
مشرفا ومقرار	جامعة جيجل	أستاذ م	الأستاذ: الدراحي شعوة
مناقشا	جامعة جيجل	أستاذ م	الأستاذ: إلياس حناش



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم العلوم الاقتصادية

### العنوان

## تقلبات سعر الصرف وأثرها على البنوك التجارية في الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصاد  
تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة :

زغواني سارة

الصيد فتيحة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من :

رئيسا	جامعة جيجل	أستاذ م	الأستاذ: بودخدخ مسعود
مشرفا ومقرار	جامعة جيجل	أستاذ م	الأستاذ: الدراحي شعوة
مناقشا	جامعة جيجل	أستاذ م	الأستاذ: إلياس حناش

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لنثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية... ثمرة الجهد والنجاح  
نهدي علمنا هذا إلى:

إلى من تعجز الكلمات أن توفيهما حقهما..... واجمل السطور تقف ساجدة أمام  
عظمة تضحياتهما، امهاتنا الغاليات....

إلى رمز الصبر.... معلمنا الأول في الحياة ابوين الغاليين

إلى رفيق دربي في الحياة زوجي (سارة)

إلى من نحيا بجسر محبتهم اخواتنا واخواننا أعزهم الله

إلى كل صديقاتنا واحبائنا من قريب او بعيد الذين أزرونا في هذه المسيرة ذ

إلى كل من نسينا ذكرهم.....

لهؤلاء جميعا نهدي هذا الجهد المتواضع..

فتيحة

سارة

## شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لا يشكر الله"

فالحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة واعاننا على أداء هذا  
الواجب ووفقنا الى انجاز هذا العمل.

لكل مبدع انجاز ولكل شكر قصيدة ولكل مقام مقال... ولكل نجاح  
شكر تقدير فجزيل الشكر نهديكم ورب العرش يحميكم:

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل والدكتور المحترم "الدراجي  
شعوة" الذي نتقدم له بالشكر الوافر والامتنان غير المنقطع والذي لم  
يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه الرشيدة القيمة والتمينة طوال مراحل  
انجاز هذا العمل وكان له الفضل في توفير ك الامكانيات التي  
نحتاجها في عملنا هذا جزاه الله خيرا ووفقه ان شاء الله

كما نتقدم بالشكر لجميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وتخصص  
اقتصاد نقدي وبنكي على وجه الخصوص.

إلى كل من ساهم ولو بالكلمة الطيبة في إعداد هذا العمل المتواضع  
سائلين المولى تبارك وتعالى أن يجزيهم كل خير.

فتيحة

سارة

# فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
	إهداء
	شكر
I-II	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
I	قائمة الأشكال
أ-ر	مقدمة
6	<b>الفصل الأول: مدخل عام للبنوك التجارية</b>
7	<b>المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية</b>
8	المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية ومفهومها
10	المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية وأهدافها
13	المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية ووظائفها
17	<b>المبحث الثاني: آليات تمويل التجارة الخارجية</b>
17	المطلب الأول: التمويل قصير الاجل لعمليات التجارة الخارجية
24	المطلب الثاني: التمويل المتوسط وطويل الاجل لعمليات التجارة الخارجية
30	<b>الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف</b>
31	المبحث الاول: ماهية سعر الصرف
31	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
31	المطلب الثاني: الصيغ المفسرة لسعر الصرف
34	المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف
36	<b>المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته</b>
37	المطلب الاول: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
40	المطلب الثاني: مخاطر تقلبات سعر الصرف
40	المطلب الثالث: اساليب ادارة مخاطر تقلبات سعر الصرف
45	<b>المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف</b>
45	المطلب الأول: نظرية تعادل القوى الشرائية
48	المطلب الثاني: نظرية تعادل اسعار الفائدة
49	المطلب الثالث: نظرية الارصدة
51	المطلب الرابع: نظرية كفاءة السوق
55	<b>الفصل الثالث: دراسة تحليلية لاثر تقلبات سعر الصرف على البنوك التجارية في الجزائر - (2013-2017)</b>



## فهرس المحتويات

56	المبحث الاول:نظام الصرف في الجزائر
56	المطلب الاول:تطور نظام الصرف في الجزائر
60	المطلب الثاني:نظام الرقابة على الصرف في الجزائر
64	المطلب الثالث:آليات معالجة تقلبات سعر صرف لدينار الجزائري
66	المبحث الثاني: دراسة أثر تقلبات اسعار الصرف على بنك الجزائر الخارجي(2013-2017)
66	المطلب الاول: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والاورو (2013-2017)
68	المطلب الثاني: تقديم عام لبنك الجزائر الخارجي
71	المطلب الثالث:تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على بنك الجزائر الخارجي (2013-2014)
78	الخاتمة
83	قائمة المراجع
	الملخص

قائمة الجداول

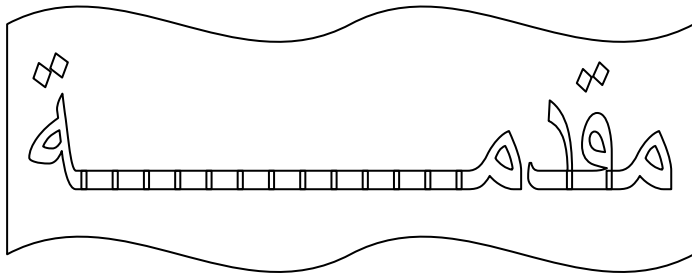
فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والاورو خلال الفترة 2005-2011	58
02	تطور سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار والاورو خلال الفترة 2013-2017	60
03	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والاورو خلال الفترة 2013-2017	66
04	جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2013	71
05	جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2014	72
07	جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2015	73
08	جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2016	73
09	جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2017	74

# قائمة الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	العلاقة بين الأسعار النسبية وسعر الصرف	47
2	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والاورو 2013-2017	68
3	هيكل بنك الجزائر الخارجي	70



## تمهيد

تتحدد العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق التدفقات الحقيقية والمالية بين الدول، مما يستدعي في معظم الأحيان اللجوء إلى تحويل العلاقات بين هذه الدول، وذلك لعدم توفر عملة عالمية يتم على أساسها التبادل الدولي، خاصة بعد أن فقد الذهب صفته كعملة مرجعية، مما تطلب تأسيس عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفق متغير عرف بـ"سعر الصرف" وهو عبارة عن ثمن عملة بلد ما مقومة بعملة بلد آخر.

كما يعتبر سع الصرف متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية وأي تذبذب لسعر الصرف قد يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالتالي على الاقتصاد ككل، فإتباع سياسة صرف ملائمة تتماشى مع المتطلبات الدولية له أثر ايجابي في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، فالعملة أحد أهم الأدوات الاقتصادية الدولية، التي تمكن من إقامة علاقة تجارية مع الدول الأخرى، حيث يلعب سعر الصرف دورا هاما في الأنشطة الاقتصادية الدولية، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى تأثيره على حجم التجارة الخارجية الدولية، حيث تظل سياسة سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية، وذلك بسبب استخدامه كمؤشر يقيس تنافسية اقتصاد الدولة.

ويعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيرا وتأثرا بأسعار الصرف وتقلباتها، حيث أصبحت من أهم المواضيع التي استقطبت أنظار اقتصاديين كثر، وسبب ذلك هو إدراكهم أن كثيرا من المخاطر تتجم عن تقلبات أسعار الصرف وهي تتعلق بكل من التصدير والاستيراد. وهذا ما يجعل البنوك التجارية تتعرض للعديد من المخاطر التي تؤثر على نشاطها من اقتراض وإقراض واستثمارات وغيرها من النشاطات المختلفة خاصة تغيير العملات الأجنبية بعملات محلية وهذا ما يجعل الباحثين الاقتصاديين مهتمين بمناقشة العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف والتجارة الخارجية وأثرها على البنوك التجارية.

من خلا ما سبق ارتأينا إلى انجاز هذه الدراسة ومحاولة تسليط الضوء على مختلف جوانب تقلبات أسعار الصرف بطرح الإشكالية التالية:

### ما مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على البنوك التجارية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

➤ ما هي العوامل المحددة لتقلبات سعر الصرف؟

- ما هي أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف؟
- مدى تأثير البنوك التجارية بتقلبات سعر الدينار خلال الفترة (2013-2017)؟

### الفرضيات:

- 01-يوجد تأثير لتقلبات أسعار الصرف على البنوك التجارية.
- 02-حجم المعاملات الخارجية تأثر بشكل ايجابي على داخل البنك.
- 03-يؤدي تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات.

### أهمية أهداف الدراسة:

#### 01-أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من كونه يسلط الضوء على إحدى أهم متغيرات الاقتصاد الكلي ألا وهو سعر الصرف الذي لعب دورا كبيرا في عملية الاستقرار والنمو الاقتصادي وكذلك استقرار البنوك التجارية. كما يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، لكونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأي دولة خارجيا أو داخليا، حيث أن استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسية المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها اقتصاد البلد.

#### 02-الأهداف:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على البنوك التجارية.
- ❖ تحديد مدى فعالية نظام سعر الصرف المعتمد في الرفع من قيمة العملة المحلية.
- ❖ محاولة البحث عن الوسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على البنوك التجارية.



## منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري و ثم لاعتماد على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي.

أما الأدوات المستعملة فقد اعتمدت هذه الدراسة على المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع بالإضافة الى استخدام البيانات والاحصائيات المنشورة من قبل بنك الجزائر الخارجي.

## أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

**الأسباب الذاتية:** الرغبة الشخصية في التطرق الى موضوع الدراسة.

## الأسباب الموضوعية:

- الموضوع في مجال التخصص.
- التراجع المستمر لقيمة الدينار مقابل سلة العملات الاجنبية
- التعرف على آثار تغيرات أسعار الصرف على البنوك التجارية.
- القيمة العلمية للموضوع خاصة وأنه من أبرز المواضيع على الساحة الدولية

## إطار الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني بحيث:

➤ **الاطار المكاني:** رأينا أن تجري الجانب التطبيقي للدراسة بينك الجزائر الخارجي.

➤ **الاطار الزمني:** حيث قامت الدراسة على الفترة الممتدة 2013-2017 لحساسية الصرف خلال هذه

الفترة.

## الدراسات السابقة:

1- muhmmmed alhtab zaheer abbas farrukh naunaz kayani دراسة بعنوان "تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات في باكستان"، مجلة دراسات التجارة الخارجية، الاقتصادية الصيفية (2003-2010)، المجلد 5، 2012، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة اثر تقلبات سعر الصرف على صادرات باكستان في الفترة 2003-2010، حيث استخدمت بيانات ربع سنوية باستخدام نماذج CRCH، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الصادرات في باكستان تتأثر سلبا بتقلبات سعر الصرف والأسعار النسبية، إلا أنها تتأثر إيجابا بالدخل الأجنبي.

2- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي من إعداد بشير باعمارة بعنوان "أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري لفترة 2002/2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية لسنة 2012/2013 والتي تهدف إلى إبراز مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية وكذا مقدار مساهمة إيرادات الصرف في الرفع من الدخل الصافي للبنك مقارنة بإيرادات فوائد القروض ومدى تأثير حجم إيرادات الصرف في الرفع من الدخل الصافي وقد توصلت دراستهم الى النتائج التالية: "تحديد التعامل في مجال الصرف واختيار التقنيات اللازمة للتغطية من مخاطره والذي هو مرهون باختيار نوع نظام الصرف السائد في البلد.

3- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي من اعداد قاسم تيميزار بعنوان "أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي- خلال الفترة 2005-2016، والتي تهدف للابراز مدى تأثير التقلبات في سعر الصرف على الاداء المالي لئك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة- وتأثير كل من ايرادات الصرف وايرادات فوائد القروض والمعاملات الخارجية للبنك على الدخل الصافي للبنك وقد توصلت دراستهم الى النتائج التالية: تقلبات أسعار الصرف ليست ظاهرة مرتبطة بمكان أو زمان معين إنما ظاهرة عالمية خاصة بأسعار الصرف الأجنبي.

### صعوبات الدراسة:

- الوضع الصحي الذي تمر به البلاد على غرار العالم والذي عرقل الدراسة بشكل كبير.
- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات خاصة في الظروف الحالية الصعبة.
- عدم توفر المعلومات سنوات سابقة.

➤ قلة الدراسات المطبقة على النظام المصرفي في هذا المجال.

## هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية الدراسة قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

\*تطرقنا في الفصل الأول الى: مدخل عام للبنوك التجارية وتم تقسيمه الى مبحثين حيث المبحث الاول بعنوان ماهية البنوك التجارية الذي تضمنه مبحثين حيث المبحث الاول بعنوان ماهية البنوك التجارية والذي تم تقسيمه بدوره الى ثلاث مطالب تطرقنا من خلالها الى نشأة البنوك التجارية ومفهومها وكذلك مختلف أنواع البنوك التجارية واهدافها اما المطلب الثالث فقد تناولنا فيه خصائص البنوك التجارية ومختلف وظائفها فيما خصص المبحث الثاني لأساليب التمويل في البنوك التجارية وتم تقسيمه الى مطلبين الاول للتمويل قصير الاجل فيما خصص الثاني للتمويل المتوسط والطويل الاجل

\*أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة الجوانب النظرية لسعر الصرف وتم تقسيمه بدوره الى ثلاث مباحث حيث كان الاول تحت عنوان ماهية الصرف حيث تم قسمه الى ثلاث مطالب تطرقنا فيها الى مفهوم سعر الصرف، الصي المفسرة لسعر الصرف، أنظمة سعر الصرف، فيما تناول المبحث الثاني مختلف العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته، أما المبحث الثالث فقد خصص لإبراز النظريات المفسرة لسعر الصرف.

\*أما الفصل الثالث فقد حاولنا إجراء دراسة تحليلية أثر تقلبات سعر الصرف على البنوك التجارية خلال الفترة 2013-2017 وذلك من خلال ثلاث مباحث خصص الاول لإبراز تطور نظام الصرف في الجزائر أما المبحث الثاني فخصص لدراسة أثر تقلبات سر الصرف على البنك الجزائري الخارجي 2013-2017.

**الفصل الأول: مدخل عام للبنوك التجارية**

**المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية**

**المبحث الثاني: آليات تمويل التجارة الخارجية**

## الفصل الاول : مدخل عام للبنوك التجارية

## تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المكونة للجهاز النقدي، فالبنوك التجارية تقوم بدور الوساطة المالية، من خلال تلقي الودائع وإقراضها لوحدة اقتصادية ذات عجز مالي، فالبنوك التجارية تتسع بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء، كما أن البنك التجاري يعتبر مؤسسة تتاجر بالديون أو هو مكان التقاء عرض الأموال والطلب عليها، وحصوله على الأموال يكون لاستخدامها في مجالات استثمارية متنوعة .

فالبنك يقوم بتمويل مختلف الأطراف التي تكون في حالة عجز بغرض تطوير المشاريع الخاصة والعامة سواء بالتمويل المباشر أو عند طريق التمويل غير مباشر ومهما كانت مصادره.

كما ان للبنك التجاري دور رئيسي في تمويل التجارة وذلك وفق إجراءات واليات مختلفة متطورة .

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل وفق ما يلي:

**المبحث الاول: ماهية البنوك التجارية**

**المبحث الثاني : اليات تمويل التجارة الخارجية**

## المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية

## تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية من أهم المنشآت المالية المكونة للنظام المالي، ويرجع ذلك الى أهمية الخدمات البنكية التي تقدمها والتي تمثل أهم الوسائل لإتمام الأنشطة الاقتصادية في الدول بصرف النظر عن نظامها الاقتصادي .

## المطلب الاول: نشأة البنوك التجارية ومفهومها

أولاً: نشأة البنوك التجارية<sup>1</sup>

تشير الادبيات المالية ان اول بنك تجاري قد اسس في مدينة البندقية جنوب ايطاليا عام 1157م، ثم توالى ظهور البنوك في عدد من المدن التجارية الرئيسية في ذلك الوقت. ففي مدينة أمستردام نشأ اول بنك عام 1609 وفي لندن نشأ بنك انجلترا عام 1694م، وبنك فرنسا عام 1800م.

وجاءت كلمة bank من الكلمة الفرنسية Banque بمعنى الخزانة والكلمة الايطالية Banca تعني المكتب او الطاولة او المكان الذي كان يجلس فيه عدد من التجار او الصاغة في ايطاليا، حيث كان التجار الآخرون ورجال الاعمال يودعون اموالهم والذهب لدى هؤلاء الصاغة او الصيارفة، بقصد حفظها مقابل رسوم بسيطة. وكان هؤلاء الصيارفة يحررون إيصالات لحفظ حقوق اصحاب هذه الودائع، فاذا رغب صاحب الذهب في استرجاعه فانه يقدم الايصال، ويستلم الذهب وامواله . وهكذا انشأت الوظيفة التقليدية الاولى للبنوك التجارية ، وهي وظيفة قبول الودائع.

ومع مرور الوقت ، اصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل التجاري وبقي الذهب مكدسا في خزائن هؤلاء الصيارفة. وقد تنبه بعض الصاغة او الصيارفة الى هذه الحقيقة، فصار يقرض ما لديه من الذهب مقابل فائدة، وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية للبنوك التجارية وهي الإقراض .

أما اشتقاق النقود أو خلق النقود وهي الوظيفة التقليدية الثالثة للمصرف التجاري فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ على شكل إيصال يحرره المصرف بدلا من الذهب الحقيقي ويعطيه للمقترض، وخاصة أن تلك

<sup>1</sup>-أسعد حميد العلي، ادارة المصارف التجارية مدخل لإدارة المخاطر ، ط1، الذاكرة النشر والتوزيع ، الاردن ، عمان ، 2013

الإيصالات مقبولة للتداول مع إمكانية استبدالها في اي وقت بالذهب، وبالتالي نشأت الوظيفة التقليدية الثالثة للمصارف التجارية. وجاء مصطلح الاشتقاق من قدرة المصرف التجاري من الناحية النظرية على إصدار تلك الإيصالات ولمرات عديدة معتمدا على حجم الاموال المودعة بالبنك.

الا أن بعض هؤلاء الصيارفة كان يبالغ في عملية الإقراض دون الأخذ بعين الاعتبار امكانية قيام التجار بسحب جزء او كل ودائعهم المحفوظة لديهم، مما يعرضهم لحالة من العسر او الافلاس . بمعنى عدم قدرتهم على استرجاع الاموال التي اودعت لديهم . وبما ان مثل هذه الحالة تعتبر انتهاك لحالة الثقة التي وضعها التجار ورحال الاعمال في الصيارفة، فان بقية الصيارفة يتوجهون الى ذلك الصيرفي الذي بالغ في عملية الإقراض وتعرض للعسر المالي ويكسرون طاولته كدليل على خروجه من المهمة، ومن هنا جاءت كلمة Bankruptcy وتعني كسر الطاولة وهي تعني الافلاس في اللغة العربية.

وفي اللغة تبين ان كلمة مصرف اكثر صحة من كلمة بنك، وتأتي كلمة مصرف من صرف وتحويل الذهب الى نقد وتبادل العملات وتحويل الاموال.

## ثانيا: مفهوم البنوك التجارية

### 01-تعريف البنك التجاري

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المرتبطة، بالبنوك التجارية واختلاف الكتاب والعلماء في اعطاء صورة واضحة وشاملة لها، وبذلك يمكن التطرق الى التعاريف التالية:

- يمكن تعريف البنوك التجارية ويطلق عليها ايضا مصطلح "بنوك الودائع " بأنها عبارة عن مؤسسات إئتمانية غير متخصصة تقوم اساسا بتلقي ودائع الافراد القابلة للسحب لدى الطلب او بعد اجل قصير، والتعامل بصفة اساسية في الائتمان القصير الاجل.<sup>2</sup>
- ويعرف ايضا بأنه: المنشأة التي تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية والنقود الفائضة عن حاجة الجمهور والمؤسسات في شكل ادخارات بفرض اقراضها وتوظيفها للآخرين وفق قواعد وأساليب معينة.<sup>3</sup>

<sup>2</sup> سليمان ناصر التقنيات البنكية وعمليات الائتمان ط1 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2015 ص 20 .

<sup>3</sup> - محمد سحنون ،الاقتصاد النقدي والمصرفي،ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، قسنطينة، 2003 ص76

- البنك التجاري هو مؤسسة مالية لها فترة دون غيرها من المؤسسات المالية والبنكية الاخرى، على التأثير في عرض النقود او كمية وسائل الدفع من خلال امكانياتها في خلق الائتمان البنكي.<sup>4</sup>
- البنوك التجارية هي التي تتخصص في تلقي الودائع ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة اخرى من الخدمات المصرفية المكملة مثل: شراء وبيع الاوراق المالية وتحصيل الاوراق التجارية وخصم الكمبيالات وقبولها وشراء وبيع العملة الاجنبية وفتح الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان وتأجير الخزائن الحديدية.<sup>5</sup>
- تعتبر البنوك التجارية من أهم انواع البنوك، وأكثرها نشاطا وترتبط بها أوسع العمليات المصرفية اذ أن معظم الودائع تتركز لديها ، كما أن معظم القروض تمنح من خلالها وتؤدي معظم الخدمات عن طريقها .
- يعرف البعض البنك بأنه مكان التقاء عرض الموال بالطلب عليها بمعنى ان البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها الاموال والمدخرات ليعاد اقراضها الى من يرغب في الاستفادة منها وتوظيفها من خلال الاستثمار ولكن من عيوب هذا التعريف بأنه واسع بحيث يمكن أن تشترك مع البنوك، العديد من المؤسسات المالية مثل: شركات التأمين وصناديق التوفير البريدية، كما أن هذا التعريف لا يركز على الوظائف الاساسية للبنك التجاري وهي تجميع المدخرات والودائع وتوظيفها بالاقرض والاستثمار فضلا عن خلق النقود.<sup>6</sup>
- هي البنوك التي تتعامل بالائتمان، وتسمى أحيانا بنوك الودائع وأهم ما يميزها عن غيرها قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود.<sup>7</sup>
- من التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي: "هي عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي الودائع ومنح القروض لأطراف آخرين وفق أساليب معينة لها القدرة دون غيرها في التأثير في عرض النقود أو كمية وسائل الدفع كما تقدم مجموعة من الخدمات المصرفية المكملة مثل شراء وبيع الاوراق النقدية وخصم الكمبيالات فهي بذلك تعتبر مكانا التقاء عرض الاموال بالطلب عليها".

<sup>4</sup>- زياد سليم رمضان، محمود أحمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، ط1، دار وائل للنشر 2000 ص8 .

<sup>5</sup>- أحمد صلاح عطية ، محاسبة الاستثمار والتمويل في المنشآت المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2010 ص12 .

<sup>6</sup>- أسعد حميد العلي ، مرجع سبق ذكره ص 19 .

<sup>7</sup>- جمال خريس ، أيمن أبوخضر ، عماد حضاونة ، النقود والبنوك ، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة بيروت 2002 ، ص



## المطلب الثاني : أنواع البنوك التجارية وأهدافها

## أولاً: انواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية الى عدة أنواع وتتمثل فيما يلي :

01-من حيث نشاطها وتغطيتها للمناطق الجغرافية:

وتتمثل فيما يلي:

## أ - البنوك التجارية العامة :

يقصد بها تلك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو احدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الاعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنع الائتمان القصير والمتوسط الاجل ، وكذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الاجنبي وتمويل التجارة الخارجية.<sup>8</sup>

## ب- البنوك التجارية المحلية :

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبياً مثل: محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو اقليم محدد ، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم ويقع المركز الرئيسي للبنك الفرعي في المنطقة المحددة .<sup>9</sup>

➤ من حيث النشاط : وتتمثل فيما يلي:<sup>10</sup>

\*بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

\*بنوك التجزئة: وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى،

لاجتذاب أكبر منهم .وتتميز هذه البنوك بما يتميز متاجر التجزئة فهي منتشرة جغرافياً .

<sup>8</sup> محمد عبد الفتاح الصيرفي، ادارة المصارف، ط1 ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع مصر، 2007، ص29

<sup>9</sup> نفس المرجع ، ص 29

<sup>10</sup> نفس المرجع ، ص29

## ➤ من حيث عدد الفروع:11

\***بنوك السلاسل:** مع نمو حجم البنوك التجارية ، ونمو حجم الاعمال التي تمويلها من اجل تقديم خدماتها الى مختلف فئات المجتمع، وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة مكتملة من الفروع وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها اداريا ، يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات التي تلزم بها كافة وحدات السلسلة ويقوم المركز الرئيسي بالتنسيق بين عمال الوحدات ونشاطاتها ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية الا في الولايات المتحدة.

\***بنوك المجموعات:** وهي اشبه بالشركات القابضة التي تتولى انشاء عدة بنوك او شركات مالية فتمتلك راس مالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها. ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري، واصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة ودول غرب اوربا.

\***البنوك المحلية:** وهي بنوك تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية معينة قد تكون محافظة او ولاية او حتى مدينة وتخضع للقوانين المحلية فقط .

\***البنوك الفردية:** وهي منشآت صغيرة يملكها افراد او شركات اشخاص ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة او تتميز عن باقي انواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على اصول بالغة السيولة مثل: الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصصة ، وغير ذلك من الاصول القابلة للتحويل الى نقود في وقت قصير ودون خسائر. ويرجع السبب في ذلك الى انها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف اموالها في قروض متوسطة او طويلة الاجل لصغر حجم مواردها.

## ثانيا: أهداف البنوك التجارية 12

تتميز البنوك التجارية عن البنوك الاخرى بثلاث أهداف وهي:

الربحية، السيولة والامان

وهذه الاهداف تعتبر مهمة وذلك لتأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية، التي

تمارسها البنوك ، وفيما يلي سنعرض باختصار الى هذه الاهداف:

<sup>11</sup> محمد سعيد، انور سلطان ، ادارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية مصر، 2005، ص17.

<sup>12</sup> سامر بطرس جلة ، البنوك التجارية والتسويق المصرفي ، ط1 دار أسامة للنشر والتوزيع 2009، ص 14

**01-هدف الربحية :** يعتبر الربح في اقتصاد السوق نتيجة للتسيير الجيد لذلك فالبنوك التجارية تعتبر مشروعات راس مالية تسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن وهذا ما يجعل سلوكها فيما يتعلق بالإقراض محكوما بالبحث عن الربح ولما كان النظام الاقتصادي تنافسيا ، فان تحقيق الارباح لا ينبغي ان يكون اقل من المشاريع الاخرى ، والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر ولكي يحقق البنك هذا الهدف فانه يسعى لان تكون كل عملية يقدمها تنطوي على ارباح كما قد يتقاضى على ذلك في بعض الاحيان ، مع بعض العملاء ترقبا للمدى البعيد واستنادا الى ميزانية البنك التجاري ، نجد أن الجزء الاكبر من نفقاته ثابتة (فوائد على الودائع) وبالتالي فان الايرادات أكثر تأثيرا في حجم الربح ، أي اذا زادت ايرادات البنك التجاري بنسبة معينة زادت الارباح بنسبة أكبر .

**02-هدف السيولة :** على ضوء ميزانية البنك التجاري يتضح أن الشطر الاكبر من جانب الخصوم يتمثل في ودائع جارية واجبة الدف لدى الطلب ومن ثم يجب أن تتوفر لدى البنك من الاصول ما يتبع له مواجهة طلبات المودعين وبعبارة أخرى يجب أن يتوفى البنك في توزيع موارده على مختلف أنواع الاصول سيولة مركزه المالي على الدوام .

ان الاستجابة لمتطلبات السيولة مرهون باتباع استراتيجية الاحتفاظ بنسبة مؤوية من الودائع على شكلها السائل تحسبا لاي طارئ.

**03-هدف الامان:** يأتي عنصر الامان من مدى ثقة البنك بأن الاموال التي يقرضها في كل عملية من عملياته سوف تعود اليه في الاجل المتفق عليه .

يتوقف اقدام البنك على مدح القروض لمتعامل ما ،على مدى الثقة التي يتوفر عليها المقترض من حيث : متانة مركزه المالي ، وسمعته ومدى الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها .

ان مصدر تسديد التسهيلات الائتمانية أساسا هو: دخل الشخص المقترض وهذا يتأثر في ظل اقتصاد السوق بالظروف الاقتصادية كالمنافسة و التطورات التكنولوجية ، وبالتالي يصبح هدف الامان صعب المنال من خلال ما سبق يتبين لنا انه على البنك تحقيق ثلاث اهداف تتمثل في ما يلي:

✓ تحقيق اقصى ربحية

✓ تجنب التحرص الى نقص شديد في السيولة

✓ تحقيق أكبر قدر من الامان

وعليه فان البنوك التجارية ترمي الى تحقيق اكبر الارباح بالتوازي مع توفير السيولة اللازمة أخذه في الحسبان عنصر الامان.

### المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية ووظائفها

#### أولاً: خصائص البنوك التجارية

هناك عدة خصائص تميز البنوك التجارية نذكرها فيما يلي :

- ❖ تنفرد بمهمة تلقي الودائع بمختلف أنواعها، مما يخلق للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم.<sup>13</sup>
  - ❖ تتميز البنوك بخاصية توليد ودائع جديدة من خلال عمليات الاقراض والاستثمار في الاوراق المالية المختلفة ، وهو ما يتيح فرص متنوعة للمقترضين.<sup>14</sup>
  - ❖ شكل الودائع للبنوك مصدرا رئيسيا من رؤوس أموالها ، حيث تقتصد عليها أكثر مقارنة برأس مالها ، وهذا ما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر في عملياتها ، مما يفرض عليها الحذر في ادارة هذه الاموال والحرص على التوفيق بين متطلبات السيولة والربحية عند توظيف اموالها.<sup>15</sup>
  - ❖ خلق الائتمان وإضافتها بذلك الى كمية النقود ، نقودا دفترية اي نقود مصرفية .<sup>16</sup>
  - ❖ قبول الودائع الجارية ( تحت الطلب) والتي يتم سحبها في اي وقت وبأي قدر كان في حدود مبلغ الوديعة ، وهذه الودائع تعتبر أحد أشكال النقود اذ عرض النقد في الاقتصاد يتضمن نقود ودايع الطلب حيث يتم سحب هذا النوع من الودائع باستخدام الشيك .<sup>17</sup>
- كما نجد من بين السمات الرئيسية للبنوك التجارية ما يلي :<sup>18</sup>

✓ تميزت البنوك التجارية عن غيرها من منشآت الاعمال الاقتصادي في انها تتعامل بأموال الآخرين، باعتبارها وسيط مالي وتنشأ عن الوساطة حالة من الغموض ، حيث ان طبيعة البنوك التجارية وما

<sup>13</sup> حياة نجار، ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل ، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية ، أطروحة مقدمة لنيل

شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، دامة فرحات عباس ، سطيف ، 2013 ، 2014 ص 17

<sup>14</sup> نفس المرجع ص17

<sup>15</sup> نيعني حسن البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية في الامارات ، د ط، 2017، الامارات ص7.

<sup>16</sup> محمد عبد الفتاح الصيرفي ، ادارة البنوك ، ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الاردن 2006 ، ص 30

<sup>17</sup> فليح حسن خلق ، النقود والبنوك ، جدار للكتاب العالمي ، الاردن ، 2006 ص 322

<sup>18</sup> اسعد حميد العلي ، مرجع سبق ذكره ص 14

تتسم به من صغر في مقدار راس مال قياس بالأموال المتاحة لاستثمار، اضافة الى ان معظم اموالها تعود الى الاخرين وهي ملزمة بإعادتها،  
 ✓ تحقيق ارباح البنك لا تتم الا من خلال الاستخدام الاكبر لأموال الاخرين في مختلف عمليات التشغيل والاستثمار.

فكلما توسعت استثمارات البنك كلما أدى ذلك الى تعظيم ، لكن ذلك أدى الى ظهور مشكلة استراتيجية لإدارة البنك التجاري ، فالبنك الوسيط لابد أن يضمن حقوق المودعين.

### ثانيا: وظائف البنوك التجارية

تقوم المصارف التجارية بدور مهم في النشاط الاقتصادي من خلال الوظائف والخدمات التي تقدمها كما أن دور الائتمان المصرفي في الحياة الاقتصادية يختلف حسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم في المجتمع ونموه الاقتصادي ودرجة تطوره، وغالبا ما يبرز تأثير الائتمان المصرفي في مكونات الدخل القومي (استهلاك، استثمار، ادخار) لا سيما وان معدل نمو الاستثمارات دائما يعتمد على نسبة الادخارات من الدخل القومي ، ويمكن ايجاز ابرز الوظائف كالآتي :

#### 01-الوظائف الكلاسيكية:

- ✓ قبول الودائع على مختلف انواعها
- ✓ خلق الودائع
- ✓ تشغيل موارد المصرف على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع ضرورة مراعاة مبدأ، التوفيق بين سيولة موجودات المصرف والربحية والسير .

#### 02-الوظائف الحديثة :

في ظل سوق مفتوحة على تنافس حاد وتطور مستمر للتكنولوجيا، بدأت البنوك بغرض تقديم خدمات أكثر تطورا وتنوعا من أهمها:

- تقديم الخدمات الاستشارية (المالية، الاقتصادية)، للاطراف المتعاملة فضلا عن إدارة الممتلكات والاعمال.
- الإسهام في تمويل المشروعات التنموية.

- التحصيل والدفع نيابة عن الغير، بيع وشراء الاوراق المالية وخصمها وتحصيلها.
- إصدار خطابات الضمان، فتح الاعتمادات المستندية، تأجير الخزائن
- تحويل العملات للخارج، نقل الاموال، تحويل نفقات السفر والسياحة.
- شراء الصكوك الاجنبية وصكوك المسافرين، سداد فواتير الخدمات، ادخار المناسبات.
- أخيرا تقديم مختلف الخدمات المصرفية الالكترونية..

الجدول رقم:(1-1): الوظائف المختلفة للبنوك التجارية

الوظيفة	التوصيف
01-وظيفة التوسط The Intermediation	تحويل المدخرات المستلمة من الافراد إلى قروض ائتمانية لتمويل الاعمال والاستثمارات في المباني والمعدات.
02-وظيفة الدفع The payment Role	دفع العملة لتسوية مدفوعات السلع والخدمات الخاصة بالزبائن وإصدار وتبادل الصكوك والدفع الالكتروني.
03-وظيفة الكفيل أو الضامن The Guarantor Role	تعمل على اسناد زبائنها لدفع ديونهم عندما يكونون غير قادرين على الدفع (إصدار خطابات الضمان)
04-وظيفة إدارة الخطر The Risk Managment	تأمين الاصول الكافية للزبائن لمواجهة المسحوبات الشخصية (توفير السيولة)
05-دورها في الادخار والاستثمار The Saving Investement	تريد من رفاهية وسلامة وأمانة الزبائن من خلال تحويل المدخرات الى استثمارات مفيدة
06-وظيفة التوكيل The Agency Role	عندما ينوب البنك عن زبائنه في إدارة وحماية ممتلكاتهم وفك الرهينة أو انهاءها .
07-وضع السياسات The policy Role	تنفيذ سياسات الدولة لتنظيم النمو الاقتصادي وتحقيق الاهداف الاجتماعية
08-توفير الخزائن الحديدية وشهادات القيمة The Safe Keeping certification of value Role	تحفظ للزبائن المجوهرات والاشياء الثمينة وتزودهم بشهادات وإيصالات بالقيمة السوقية

Source :Peters.Rose & S.G Hadgims : Banking management & Financial services.Mc Gvaw-Hill2005p13

إن انعكاسات التطورات التكنولوجية والابتكارات المالية على عمل ووظائف البنوك التجارية واضحة من حيث توسيع الخدمات المصرفية وتعددتها، إلا أن هذا التطور المتزايد في الصناعة المصرفية أدى إلى تزايد مهام

ومتطلبات الادارات المصرفية، وتعاضم مسؤولياتها وتنامي حجم مواردها البشرية وهذا يفرض عليها القيام بمهام أخرى:<sup>19</sup>

- ✓ العمل على رفع مستوى الكفاءات البشرية والمهارات المهنية وتحفيزها على الابتكار .
- ✓ رفع مستوى الرقابة الداخلية والخارجية على الاداء المصرفي.
- ✓ وضع وتنفيذ أنظمة متطورة للإدارة والتدقيق والمراقبة للتقليل من مخاطر التشغيل والسيولة والتمويل والسمعة.
- ✓ الحد من استغلال المنظمات الاجرامية للعمليات المصرفية الالكترونية (غسيل الاموال، التهرب الضريبي...الخ).

ولذلك بدأت البنوك التجارية بوضع الاجراءات والسياسات التي تتلاءم مع التغيرات الهيكلية والجوهرية في طبيعة الخدمات المصرفية وزيادة حجم التعاملات المصرفية الالكترونية المحلية والخارجية فضلا عن تقليص تداول واستخدام النقد التقليدي مقابل تعدد وسائل التسوية والسداد الالكترونية والتي باتت تشكل تحديا حقيقيا يواجه البنوك التجارية ويدفعها نحو إعادة النظر بدورها التقليدي الذي تقوم به.

#### المبحث الثاني : آليات تمويل التجارة الخارجية

تعتبر عملية اختيار وسيلة الدفع في التجارة الخارجية أساسا مهم في نجاح الصفقات التجارية، ولكل منهما مميزاته الخاصة، من حيث: السرعة، الضمان، التكلفة والقبول التجاري، إذ يتم الاتفاق بين كل من المستورد والمصدر على نوع ووسيلة الدفع الواجب اختيارها في عملية تسديد مبلغ الصفقة، فنلاحظ كثرة وسائل الدفع واختلافها والتي تكون غالبا بحوزة البنوك وتتعامل بها طمعا في تحقيق اكبر قدر من الإيرادات

<sup>19</sup> ثريا عبد الرحيم الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص148.

## المطلب الأول : التمويل قصير الأجل لعملية التجارة الخارجية

أولاً : الاعتماد المستندي

01-تعريف الاعتماد المستندي :<sup>20</sup>

هو أي ترتيب يتعهد بموجبه بنك ( يسمى بنك المستورد أو بنك منشئ الاعتماد Issuing bank ) بأن يقوم بناء على طلب وتعليمات عميل (يسمى طالب فتح الاعتماد applicant) يكون عادة مشتري أو مستورد بأن:

- ✓ يدفع لطرف ثالث يسمى المستفيد ( beneficiary ) يكون عادة بائع أو مصدر أو لأمر المستفيد مبلغاً محدد من المال
- ✓ يدفع ويقبل كمبيالات تجارية مسحوبة من المستفيد بمبلغ محدد من المال .

يفوض بنك بالدفع أو قبول أو دفع تلك الكمبيالات التجارية مقابل التزام المستفيد بشروط محددة منصوص عليها في خطاب الاعتماد تملّي تقديم مستندات الشحن خلال مدة معينة .

## 02- أهمية الاعتماد المستندي

إن أهمية الاعتماد المستندي يكمن أساساً في الدور الحاسم الذي يلعبه هذا النوع من الاعتماد في تمويل التجارة الخارجية وما يحققه من مصالح أكيدة لكافة أطراف العملية ويمكن إبرازها فيما يلي :

أ-بالنسبة للمشتري ( المستورد ) :<sup>21</sup>

- يتأكد بأنه سيستلم البضاعة التي اشتراها في الوقت المحدد والمكان المعين و هي مطابقة تماماً لما اتفق عليه مع البائع ، وانه لن يحبر على إيفاء ثمنها إلا بعد استلامه لكافة المستندات التي طلبها ووجودها مطابقة لشروط وبنود الاعتماد .
- سيستفيد من تسهيلات بنكية مضمونة بالبضاعة والمستندات إذ انه لا يقوم عادة بدفع الثمن فور إتمام الشحن وإنما غالباً عند تسلمه المستندات من البنك.

<sup>20</sup>- طارق جمعة سيف ، تأميمات التجارة الخارجية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2008 ص 59 .

<sup>21</sup> أنطوان الناشف ، خليل الهندي ، العمليات المصرفية والسوق المحلية ، الجزء الأول ، المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان 1998



- سيستفيد من حيرة البنوك التي يتعامل معها وتجاريتها وعلاقاتها الخارجية ، ويحقق وفرا في المال والوقت ويؤمن ضمانا بتدخل المصارف لإتمام الصفقة بينه وبين البائع .
- لا ينتقل لإتمام الصفقة بل يتم ذلك تلقائيا عن طريق الوساطة البنكية وكذلك الحال بالنسبة للمصدر .

#### ب- بالنسبة للبائع ( المصدر ) :

- حقق الاعتماد المستندي الأمان من خلال إيجاد طرف ثالث حسن السمعة وهو البنك التجاري الذي يلتزم أمام البائع يدفع قيمة المستندات ، لذا يتمكن من قبض أو تحصيل قيمة البضائع الواردة في الاعتماد.<sup>22</sup>
- يحمي نفسه من مخاطر سوء الحالة المالية للمستورد وعدم تمكن هذا الأخير من الدفع .
- يكون على ثقة بأن ثمن بضاعته معروف وغير معرض للخسارة في حالة تدهور أسعار الصرف.<sup>23</sup>
- بوسع البائع أن يقبض ثمن البضاعة بعد تسليمها للشحن وقبل أن تصل إلى المشتري وبذلك تتأمن له السيولة النقدية التي قد يحتاجها لتمويل عمليات أخرى .
- إن إبقاء المشتري بعيدا عن موطن البائع ، وإتمام الصفقة بينهما بالمراسلات إنما يحقق مصلحة للبائع بإبقاء المشتري المتعاهد بعيد عن المنافسين له من المنتحين الوسطاء الآخرين الموجودين في بلد البائع وبذلك ينحصر التعامل معه.<sup>24</sup>

#### ج- بالنسبة للبنوك :

- يعتبر الاعتماد المستندي من احد وظائف البنوك التجارية والمتمثلة في عمليات تمويل التجارة الخارجية ومن ثم فهو يحمل قدر الإمكان على جلب اكبر قدر من المتعاملين في هذا الميدان لأنه يعتبر مصدرا لدخله وإرباحه.<sup>25</sup>

<sup>22</sup> زياد رمضان ، محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2000 ص 151

<sup>23</sup> المرجع نفسه، ص 151.

<sup>24</sup> انطوان الناشف، مرجع سابق، ص 90.

<sup>25</sup> عبد الحق بوعتروس ، الوجيز في البنوك التجارية ، جامعة منتوري قسنطينة 2000 ، ص 88

➤ تستفيد البنوك من علميات الاعتماد المستندي بعمولة فتح الاعتماد وتنفيذه وبفوائد المبالغ التي تدفعها من تاريخ دفعها إلى البائع ( المصدر ) لغاية تاريخ استيفائها و استردادها من العميل و كذلك باستثمار الدفعة الأولى التي يؤمنها المشتري عند فتح الاعتماد<sup>26</sup>.

#### د- بالنسبة للتجارة الخارجية :

المساعدة على انتشارها بسهولة خاصة وان الاعتماد المستندية تسهل النواحي المالية التي كانت كثيرا ما تعيق انتشار هذه التجارة ، فالبنوك تقوم بدور الوسيط الذي يثق به كل من المصدر و المستورد فتسهل عملية قبض ثمن البضاعة حال شحنها بينما لا يدفع المستورد الثمن إلا في حالة استلامه الوثائق الخاصة بهذه البضاعة .<sup>27</sup>

#### ثانيا-تحصيل المستندي<sup>28</sup>:

التحصيل المستندي امر يصدر من البائع إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل مبلغ معين من المشتري مقابل تسليمه مستندات شحن البضاعة المبيعة إليه ، ويتم السداد إما نقدا أو مقابل توقيع المشتري على الكمبيالة وعلى البنك تنفيذ أمر عملية وبدل كل جهد ممكن في التحصيل ، غير انه لا يتحمل أي مسؤولية ولا يقع عليه أي التزام في حالة فشله في التحصيل وعلى عميل البنك أن يعطيه المستندات الخاصة بعمليات تصدير البضاعة لمطابقتها على أمر التحصيل إلا انه لا توجد مسؤولية على البنك في فحص هذه المستندات أو اكتشاف المتناقضات الخاصة بنوع أو كمية البضاعة ، فهذا أمر تتم تسويته بين طرفي التعاقد .

ويستخدم التحصيل المستندي في مجال التجارة الخارجية في الحالات التالية :

- لدى البائع ثقة في قدرة المشتري واستعداده
- استقرار الأحوال السياسية والاقتصادية في بلد المستورد .
- عدم وجود أية قيود على الاستيراد في بلد المستورد ، مثل : وجود رقابة على النقد أو ضرورة استخراج تراخيص استيراد.....الخ

يوجد عادة أربعة أطراف في عملية التحصيل المستندي :

<sup>26</sup> -انطوان الناشف، مرجع سبق ذكره، ص91

<sup>27</sup> -زيد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص151.

<sup>28</sup> مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفيين دار غريب للنشر والطباعة، القاهرة، 2001، ص30.

01- الطرق المنشئ للعملية ( المصدر أو البائع أو المحول ) وهو الذي يقوم بإعداد مستندات التحصيل ويسلمها إلى البنك الذي يتعامل معه .

02- البنك المحول وهو الذي يستلم المستندات من البائع ويرسلها إلى البنك الذي سيتولى التحصيل وفق التعليمات الصادرة إليه في هذا الشأن .

03- البنك المحصل : وهو الذي يقوم بتحصيل قيمة المستندات المقدم والى المشتري نقدا أو مقابل توقيعه على كمبيالة وفق للتعليمات الصادرة إليه من البنك المحول .

04- المشتري أو المستورد وتقدم إليه المستندات للتحصيل أو الكمبيالة لتوقيعها .

### ثالثا : تحويل فاتورة

#### 01- مفهوم عملية تحويل الفاتورة :<sup>29</sup>

هي الية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تكون في غالب الأمر مؤسسة قرض بشراء الدين الذي يملكها المصدر على الزبون الأجنبي ، حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين وضمان حسن القيام بذلك، وبهذا فهي تحتل محل المصدر في الدائنية وتبقى لذلك فهي تتحمل كل الأخطار الناجمة، عن احتمالات عدم التسديد ولكن مقابل ذلك فإنها تحصل على عمولة مرتفعة نسبيا قد تصل الى 4 % رقم الأعمال الناتج عن عملية التصدير .

وعملية تحويل الفاتورة هي عبارة عن ميكانيزم للتمويل قصير الأجل باعتبار أن المصدرين يحصلون على مبلغ الصفقة مسبقا من طرف المؤسسات المتخصصة التي تقوم بهذا النوع من العمليات قبل حلول اجل التسديد الذي لا يتعدى عشرة أشهر ، وبالإضافة إلى ذلك فهي تتيح للمؤسسات المصدرة الاستفادة من بعض المزايا المهمة نذكر منها على وجه الخصوص ما يلي :

- إن تحويل الفاتورة يسمح للمؤسسات من تحسين خزينتها ووضعيتها المالية وذلك بالتحصيل الآتي لدين لم يحن اجل تسديده بعد .
- تستطيع المؤسسات المصدرة بهذا التحصيل من تحسين هيكلتها المالية وذلك بتحويل ديون اجله إلى سيولة جاهزة

<sup>29</sup>الطاهر لطرش ، تقلبات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ص 115

- تخفيف العبء الملقى على المؤسسة فيما يخص التسيير المالي
- والمحاسبي والإداري لبعض الملفات المرتبطة بالزبائن ، وذلك بأن تعهد بهذا التسيير إلى جهة أخرى هي المؤسسات المتخصصة في هذا النوع من العمليات .

## 02-أطراف عملية تحويل الفاتورة<sup>30</sup>

تتطلب عملية تحويل الفاتورة وجود ثلاثة أطراف تنشأ فيما بينهما علاقة تجارية :

**الطرف الأول :** وهو التاجر أو الصانع أو الموزع وهو الطرف الذي يكون في حوزته الفاتورة التي تشتريها المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط واحد البنوك التجارية التي تتوفر لديها هذه الخدمة المصرفية .

**الطرف الثاني :** وهو العميل ويقصد به الطرف المدين للطرف الأول .

**الطرف الثالث :** وهو المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط أو احد البنوك التجارية التي تتوفر لديها هذه الخدمة والتي يعهد إليها بهذا النشاط .

## رابعا : أساليب أخرى للتمويل قصير الأجل

بالإضافة إلى أساليب التمويل سابقة الذكر هناك طرق أخرى للتمويل قصير الأجل منها :

## 01-خصم الكمبيالة المستندية :<sup>31</sup>

تمثل الكمبيالة المستندية أمرا من الساحب إلى المسحوب عليه بأداء القيمة بالتاريخ المحدد لشخص ثالث يسمى المستفيد وأحيانا يكون هذا التاريخ لاحقا لموعدا استلام البضاعة مما يتيح للمشتري تصريفها وسداد القيمة في التاريخ المذكور ، ويستطيع البائع في حالة حاجته للسيولة قبل الموعد المحدد لاستحقاق الكمبيالة أن يقوم بخصمها لدى احد بيوت الخصم أو البنك الذي يتعامل معه وتتمثل أنواع الكمبيالات المستخدمة في هذا المضمار فيما يلي :

- الكمبيالات المستحقة في تاريخ معين
- الكمبيالات المستحقة بمجرد الاطلاع

<sup>30</sup>مدحت صادق ، مرجع سبق ذكره ، ص 45

<sup>31</sup> الشاملة ، الطبعة العاشرة ، مكتبة الشقيري ، الاسكندرية 1998 ص 12 أسعد عبد الحميد طلعت ، الإدارة الفعالة لخدمة البنوك

- الكمبيالات المستحقة عند وصول البضاعة

## 02- القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير :<sup>32</sup>

يعتبر هذا النوع من التمويل بالخروج الفعلي للبضاعة من المكان الجمركي للبلد المصدر ، وتسمى بالفروض الخاصة بتعبئة الديون لكونها قابلة للخصم لدى البنك ويخص هذا النوع من التمويل الصادرات التي يمنح فيها المصدرون لزبائنهم ، أجلا للتسديد لا يزيد عن 18 شهرا كحد أقصى وأكثر الأنظمة ارتباطا بهذا النوع من التمويل هو النظام الفرنسي ، ويشترط البنك عادة تقديم بعض المعلومات قبل الشروع في إبرام أي عقد خاص بهذا النوع من التمويل وتنفيذه ، وهذه المعلومات هي على وجه الخصوص :

- ✓ مبلغ الدين
- ✓ طبيعة ونوع البضاعة المصدرة
- ✓ اسم المشتري الأجنبي وبلده
- ✓ تاريخ التسليم وكذلك تاريخ المرور بالجمارك
- ✓ تاريخ التسوية المالية للعملة

## 03- التسبيقات بالعملة الصعبة :<sup>33</sup>

تعريف التسبيقات بالعملة الصعبة :

يمكن للمؤسسات التي قامت بعملية التصدير مع السماح بأجل التسديد لصالح زبائنها أو تطلب من البنك القيام بتسبيقات بالعملة الصعبة او بهذه الكيفية تستطيع المؤسسة المصدرة أن تستفيد من هذه التسبيقات في تغذية خزينتها حيث تقوم بالتنازل عن مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية وتقوم هذه المؤسسة بتسديد هذا المبلغ إلى البنك بالعملة الصعبة حالما تحصل عليها من الزبون الأجنبي في تاريخ الاستحقاق ، وتتم هذه العملية بهذه الكيفية ، إذا كان التسبيق المقدم قد تم التي كانت هي العملة التي تمت بها عملية الفوترة ( أي التي تمت بها الصفقة )

<sup>32</sup> رشيد شلالي ، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص إدارة العمليات التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2010 ، 2011 ص 60

<sup>33</sup> نفس المرجع ص 60

أما إذ كان التسييق عملة صعبة غير تلك التي تقوم بها الزبون الأجنبي بتسوية دينه بها ، فان المؤسسة المصدرة يمكنها دائما أن تلجأ إلى تغذية خزينتها بالكيفية التي رأيناها سابقا ولكن يجب عليها أن تتخذ احتياطاتها و أن تقوم بعملية تحكيم على أسعار الصرف في تاريخ الاستحقاق.

وتجدر الإشارة إلى أن مدة التسيقات بالعملة الصعبة لا يمكن أن تتعدى مدة العقبة المبرم مع المصدر والمستورد ولا يمكن من جهة أخرى أن تتم هذه التسيقات ما لم تقم المؤسسات بالإرسال الفصلي للبضاعة الى الزبون الاجنبي ، ويمكن اثبات ذلك بكل الوثائق الممكنة وخاصة الوثائق الجمركية الدالة على ثبوت عملية التصدير .

#### 04-تأكيد الطلبية : 34

بموجب هذه الآلية يقدم البنك التزامه إلى المصدر ، حيث يقوم بناء على هذا الالتزام بتسديد مبلغ البضائع المصدرة ، ولا يحق للبنك بعد تقديمه لهذا الالتزام بان يقوم بأي متابعة ضد المصدر أو أن يتراجع عن التزامه هذا حتى ولو امتنع المستورد عن تسديد قيمة هذه الواردات لأي سبب من الأسباب كما في حالة إعساره مثلا ، ولكن أمام هذا الالتزام الحاسم والمحفوف بالمخاطر فان البنك ، وهذا في حالة وجود اتفاق ثنائي بينه وبين المصدر فقط ، لا يقوم بالدفع لصالح هذا الأخير إلا إذا تحصل على الكمبيالة وقد تم قبولها من طرف المستورد.

كما يقوم زيادة على ذلك بجمع جميع المعلومات الضرورية والتي تبين له حدود الملاءة المالية لهذا المستورد ( قدرة المستورد على السداد ).

والية تأكيد الطلبية هذه ، باعتبارها عملية شراء لدين المصدر على المستورد ، تشبه إلى حد كبير آلية تحويل الفاتورة التي ذكرناها سابقا ولا يختلفان ، إلا في كون تقنية تأكيد الطلبية لا تمنح إلا في بعض الأعمال المحددة والمدروسة .

<sup>34</sup>الطاهر لطرش مرجع سبق ذكره ص 123

## المطلب الثاني : التمويل متوسط وطويل الأجل

أولاً-قرض المشتري<sup>35</sup>

عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك بلد مصدر بإعطاء قرض للمستورد ، بحيث سيستعمله هذا الأخير بتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر ويمنح قرض المشتري لفترة تتجاوز 18 شهرا ، ويلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات ما بين المستورد والبنوك المعنية بفرض إتمام عملية القرض هذه ، ومن الملاحظ أن كلا الطرفين يستفيدان من هذا النوع من القروض حيث يستفيد المورد من تسهيلات مالية طويلة نسبيا مع استلامه الآتي للبضائع ، كما يستفيد المصدر من تدخل هذه البنوك وذلك بحصوله على التسديد الفوري من طرف المستورد لمبلغ الصفقة .

ويتيح قرض المشتري في الواقع المجال لإبرام عقدين يتعلق العقد الأول بالعملية التجارية ما بين المصدر والمستورد ، تبين فيه نوعية السلع ومبلغها وشروط تنفيذ الصفقة ، بينما يتعلق العقد الثاني بالعملية المالية الناجمة عن ذلك التي تتم بين المستورد والبنك المانح للقرض ويبين هذا العقد شروطه إتمام القرض وانجازه مثل فترة القرض وانجازه مثل فترة القرض وطريقة استرداده ومعدلات الفائدة المطبقة ويلاحظ أن العقد المالي الذي يفسخ المجال لمنح قرض للمستورد إنما يرتبط عضويا بوجود العملية التجارية ما بين المصدر والمستورد ، و غني عن البيان القول أن انتهاء هذه العملية التجارية يلغي بالضرورة وجود العملية المالية المتمثلة في قرض المشتري .

ويمنح قرض المشتري عادة لتمويل الصفقات الهامة من حيث المبلغ خاصة ، والسبب في ذلك أن تمويل الصفقات يمثل هذه الأهمية بالاعتماد على الأموال الخاصة للمستورد قد تعترضها بعض العوائق ، فليس ممكنا على الدوام أن يكون المستورد قادرا على تخصيص مثل هذه المبالغ ، ما أن المصدر بدوره لا ينتظر كل هذه المدة الطويلة خاصة إذا تعلق الأمر بأموال هامة وعلى هذا الأساس فان تدخل البنوك يعطي دائما للمصدر والمستورد كليهما .

ومن جهة أخرى فان قرض المشتري يوفر مزايا أخرى للمصدر ، عندما يقوم البنك بمنح هذا القرض فان المصدر يتحرر نسبيا من الخطر التجاري المرتبط بالصفقة التجارية المبرمة مع المستورد خاصة في حالة

<sup>35</sup>الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ص 123

السماح له بفترة انتظار ( وهي طويلة نسبيا ) ، قبل السداد كما يسمح له كما رأينا سابقا من التخلص الكامل من العبء المالي الذي يتم تحويله إلى البنك .

وأمام هذا التحويل للعبء المالي من المصدر إلى البنك ، فإن الأنظمة المختلفة قد أتاحت المجال لظهور هيئات تخصصت وظيفتها القيام بتأمين هذه القروض الموجهة لتمويل الصادرات وعلى البنوك التي تقوم بمنح هذه القروض التقدم إلى هذه الهيئات لتأمين هذا القرض فعلى سبيل المثال في النظام الفرنسي ينبغي على البنوك التقدم لتأمين القروض لدى الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية وفي كثير من الأحيان يمكن للبنوك التي تقوم بهذه القروض وذلك كأسلوب لزيادة احتياطياتها أمام الأخطار المحتملة التي تتجم عنها ، أن تلتزم من بنك المستورد القيام بكفالتة .

أما فيما يتعلق بمعدلات الفائدة المطبقة على القروض فإنه يمكن التمييز بين نوعين من المعدلات فهناك معدل يخضع تحديده إلى بعض الشروط الخاصة ويطبق على جزء من القرض ، بينما هناك معدل آخر يتحدد في السوق وهو يطبق على الجزء المتبقي من القرض .

#### وهناك نوعين من قرض المشتري :

➤ **قرض المشتري المضمون** : يكون تدخل البنك - المشتري - بصفة الضامن للقرض من حيث المقترض هو المشتري

➤ **قرض المشتري المقترض** : في هذه الحالة يمنح القرض مباشرة إلى البنك المشتري أي أن هذا الأخير هو المقترض .

#### ثانيا - قرض المورد:<sup>36</sup>

قرض المورد هو آلية أخرى من آليات تمويل التجارة الخارجية على المدى المتوسط والطويل قرض المورد هو قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته ، ولكن هذا القرض هو ناشئ بالأساس عن مهلة للتمديد (قرض) يمنحها المصدر لفائدة المستورد وبمعنى آخر ، عندما يمنح المصدر لصالح زبونه الأجنبي مهلة للتسديد، يلجأ إلى البنك للتفاوض حول إمكانية قيام هذا الأخير بمنحه قرض لتمويل هذه الصادرات ولذلك يبدو قرض المورد على أنه شراء لديون من طرف البنك على المدى المتوسط .

<sup>36</sup>الظاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ص 124 ، 125.



ويختلف قرض المورد عن قرض المشتري في وجهين على الأقل ، فإذا كان قرض المشتري يمنح للمستورد بوساطة من المصدر ، فان قرض المورد يمنح للمصدر بعد منح هذا الأخير مهلة للمستورد ، أما الوجه الثاني للاختلاف وهو المهم فيتمثل أن قرض المشتري كما سبق ذكره يتطلب إبرام عقدين ، في حين أن قرض المورد يتطلب إبرام عقد واحد يتضمن بالإضافة الى الجانب التجاري للصفقة شروط وطرق تمويلها وهذا ما يعني انه يتضمن العقد المالي أيضا بالإضافة إلى ذلك فان قرض المورد يتطلب قبول المستورد للكمبيالة المسحوبة عليه وهذه الكمبيالة قابلة للخصم وإعادة الخصم لدى الهيئات المالية المختصة حسب الطرق و الإجراءات المعمول بها في كل دولة .

### ثالث-أساليب أخرى للتمويل متوسط وطويل الأجل :

#### 01-التمويل الجزافي :

يمكن تعريف التمويل الجزافي على أنه العملية التي بموجبها يتم خصم أوراق تجارية بدون طعن وعملية التمويل الجزافي حسب هذا التعريف هي إذا آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة ، وبعبارة أخرى يمكن القول أن التمويل الجزافي هو شراء ديون ناشئة عن صادرات السلع والخدمات .

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن التمويل الجزافي يظهر خاصيتين أساسيتين الأولى وتتمثل في أن هذه القروض تمنح لتمويل عمليات الصادرات ولكن لفترات متوسطة والثانية وهي أن مشتري هذا النوع من الديون يفقد كل حق في متابعة المصدر أو الأشخاص الذين قاموا بالتوقيع على هذه الورقة ( أي ممتلكوا هذا الدين ) وذلك مهما كان السبب أن القيام بشراء مثل هذا الدين يتطلب الحصول على فائدة تؤخذ من الفترة الممتدة من تاريخ خصم الورقة وحتى تاريخ الاستحقاق ونظرا لأن مشتري هذا الدين يحل محل المصدر في تحمل الأخطار المحتملة ، فان ذلك يقابله تطبيق معدل فائدة مرتفع نسبيا يتماشى مع طبيعة هذه الأخطار .

#### 02- القرض الايجاري الدولي :

هو أيضا عبارة عن آلية للتمويل المتوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية ويتمثل مضمون هذه العملية في قيام المصدر ببيع سلعة إلى مؤسسات متخصصة أجنبية والتي تقوم بالتفاوض مع المستورد حول إجراءات إبرام عقد إيجاري وتنفيذه أو يتضمن هذا العقد في الواقع نفس فلسفة القرض الايجاري الوطني ونفس آليات الأداء

مع فارق يتمثل في أن العمليات تتم بين مقيمين وغير مقيمين وهي في الحقيقة نفس التفرقة التي اعتمدها التنظيم الجزائري في هذا المجال.<sup>37</sup>

### 03-قروض التمويل :

يساهم البنك في تزويد المؤسسة المصدرة بقروض تمويل مسبق حتى تتمكن من تمويل نفقاتها الجارية أو الاستثنائية الناتجة عن نشاطها التصديري فهذا النوع من القروض يوجه لتسهيل تجهيز وإعداد طلبيات هامة موجهة لسوق أجنبية وتكون هذه القروض بعض الأحيان بمعدل ثابت وهي ما يعرف بقروض التمويل المسبق وتظهر أهمية هذا النوع من التمويل كون التسيقات التي يقضيها المصدر عند توقيع العقد أو خلال فترة الإنتاج أو إعداد الخدمات التي لا تعطي عادة إلى جزء من نفقات انجاز العقد ، مما يؤثر سلبا على خزينة المصدر حيث تمكن هذه الطريقة من تغطية هذه الآثار.<sup>38</sup>

<sup>37</sup>الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ص 126 ، 127

<sup>38</sup>–les opérations bancaires a l'international, stephane priami, philippe gursuault-  
1999.p181, paris, éditeur

## خلاصة الفصل:

يعتبر البنك التجاري من أهم مكونات الجهاز المصرفي ولقد كان تطوره نتيجة الاحتياجات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتطور هذه البنوك أدى إلى تسهيل عمليات التمويل وخاصة أن منها القصيرة ذلك لأن الدور الاول الذي تلعبه البنوك هو التمويل القصير .

فمن بين وظائف هذه البنوك الوساطة المالية ووظيفة الدفع التي تختلف آلياتها باختلاف مجالات الدفع، وتعمل هذه الآليات على اتمام التعاملات التجارية والتي من بينها التعاملات التجارية مع الخارج، كما تسهل مختلف عمليات الدفع أهمها عمليات الدفع الدولي بين المستثمرين في البلدان المختلفة وتطور هذه التنظيمات المحكمة سواء على المستوى الدولي أو على مستوى النظام المصرفي المحلي.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

المبحث الاول : ماهية الصرف

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على سعر الصرف ومخاطر تقلباته

المبحث الثالث : النظريات المفسرة لسعر الصرف

**تمهيد:**

يعتبر سعر الصرف أداة رئيسية ذات تأثير مباشر على التجارة الدولية، أي الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية. وكثير ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات في ان واحد بشكل مستمر. فهو يعتبر جوهر التعاملات الاقتصادية بين الدول ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية كتأثيره على نظام الأسعار وفي الاقتصاد الوطني بشكل عام ، وعلى هذا الأساس أرتئينا تقسيم هذا الفصل وفق الشكل التالي :

**المبحث الاول : ماهية الصرف****المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على سعر الصرف ومخاطر تقلباته****المبحث الثالث : النظريات المفسرة لسعر الصرف**

## المبحث الاول: ماهية سعر الصرف

### تمهيد:

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات التي تؤثر في مجال المعاملات الاقتصادية الدولية ، اذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول . ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق في سوق الصرف، بدلالة نظام الصرف المعتمد من الانظمة المتعارف عليها .

### المطلب الاول: مفهوم سعر الصرف

يقصد بسعر الصرف : نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى ، وهكذا تعد احدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الاخرى السعر النقدي لها . كذلك يعرف سعر الصرف على أنه : النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الاجنبية في وقت معلوم.<sup>39</sup>

- كما يعتبر النقد الاجنبي هو بمثابة سلعة كغيرها من السلع يتم تبادلها مع الدول المصدرة هذه العملات، ويعبر عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية<sup>40</sup>.
- كما يعتبر سعر صرف العملة عبارة عن قيمة إحدى العملات مقارنة بقيمة عملة اخرى وهو مقياس لقيمة العملة التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر<sup>41</sup>.
- ويعرف كذلك بأنه سعر الواحدة من النقد الاجنبي بما تساويه من عدد أو أجزاء من العملة المحلية او من عدد أو أجزاء من العملات الاجنبية الاخرى<sup>42</sup>.

نلاحظ أن سعر الصرف يتحدد شأنه شأن أي سعر آخر في الاقتصاد بتفاعل قوى العرض والطلب، الا أنه ينفرد بأهمية خاصة تميزه عن وسائل الأسعار في الاقتصاد المحلي، إذ يترتب على تغير هذا السعر تغير كل الاسعار الأجور، وكل المتغيرات الاقتصادية الاخرى الجزئية منها والكلية إزاء العالم الخارجي أي تغير في أسعار البلد المعني عبر المستوى الدولي.

<sup>39</sup> عرفان تقي الحسيني : التمويل الدولي ، مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان 1999 ، ص 147

<sup>40</sup> حمدي عبد العظيم: "سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة"، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1984، ص96.

<sup>41</sup> -دريد كامل، آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوي، عمان الطبعة الاولى، 2011، ص37.

<sup>42</sup> اسماعيل ابراهيم الطراد ، ادراة العملات الاجنبية ، الطبعة الثانية ، 2005 ، ص 47

### المطلب الثاني : صيغ سعر الصرف

يأخذ سعر الصرف عدة صيغ من أهمها مايلي :

#### أولاً : سعر الصرف الاسمي :

يمثل قيمة عملة بلد ما مقيمة بعملة بلد آخر، بحيث يتم تبادل عملات هذه البلدان على أساس اسعارها فيما بين البلدان. ويتحدد سعر الصرف الاسمي على أساس قوى العرض والطلب على العملة في سوق الصرف خلال ، خلال فترة زمنية معينة ، كما ينقسم سعر الصرف الاسمي الى سعر الصرف الرسمي وهو المعمول به في الاسواق الموازية ، وبالتالي يتم الاستخلاص إلى وجود أكثر من سوق موازية في نفس الوقت .

-كما يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن نعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات عملة أجنبية، والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري، والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين ويتغير سعر الصرف الاسمي يوميا، وهذه التغيرات تسمى تدهورا أو تحسنا، كما يمكن لسعر الصرف أن يأخذ منحى اتجاهيا مغايرا بمستواه الحالي في الأجل الطويل، وكذلك يمكن أن يتذبذب بشدة تبعا لظروف العرض والطلب<sup>43</sup>.

#### ثانيا-سعر الصرف الحقيقي:

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة<sup>44</sup>.

ويعرف على أيضا على أنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فمثلا ارتفاع معدل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف انتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى زيادة الصادرات لان هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى تغيير في ارباح المصدرين، وان ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة عالية فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون السعر كالتالي:

<sup>43</sup>-بن قدور لي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، 1970-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر القايد، تلمسان، 2012، ص15.

<sup>44</sup>-عبد الحسين جيل الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص27.

$$TCR = \frac{\frac{TCN}{P_{\Delta Z}}}{\frac{1\$}{P_{US}}} = \frac{TCN * P_{US}}{P_{\Delta Z}}$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر اصرف الاسمي.

$P_{\Delta Z}$ : مؤشر الأسعار بالأسعار بالجزائر.

حيث تعطينا  $\Delta \$ / P_{US}$  القوة الشرائية للدولار الامريكي<sup>45</sup>.

-كما يمكن القول بأنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يعد مؤشرا مناسباً يقيس لنا التنافسية الدولية.

لنفترض أن مستوى الأسعار العام في بلد ما هو  $P$  وفي البلد الأجنبي  $P^*$  و  $e$  هو سعر الصرف الإسمي، فإن سعر الصرف الحقيقي يعف كالتالي:

$$E = \frac{EP^*}{P}$$

حيث السعر  $E$  يعكس الأسعار الاجنبية بدلالة الأسعار المحلية<sup>46</sup>.

ثالثاً-سعر الصرف التوازني:

يمثل سعر الصرف التوازني  $P^*$  توازنا مستديما لميزان المدفوعات، عندما ينمو الاقتصاد بمعدل طبيعي، وهو سر الصرف السائد في ظروف اقتصادية غير مختلة. إن الصدمات الاسمية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالاضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني، ولهذا

<sup>45</sup>-عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص104.

<sup>46</sup>-بلقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية ثفي بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، نوفمبر، 2003، ص4



فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني وتفسير مجراه. ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني<sup>47</sup>.

كما يمكن القول بأنه تعريف لسعر الصرف متنسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلفة<sup>48</sup>.

#### رابعاً-سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الكلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف تثنائية، وهو يدل على مدى تحسن وتطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر LASPEYRES للارقام القياسية<sup>49</sup>.

#### المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

يعتبر نظام الصرف بأنه مجموع من القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصف الاجنبي، وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف.

#### أولاً-نظام الصرف الثابت:

تعتمد الدولة على قاعدة الذهب إذا ارتبطت عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني أن يتحقق سع ثابت للعملات المختلفة ببعضها البعض<sup>50</sup>.

أي أن نظام سعر الصرف الثابت يتطلب توفر الشروط الثلاثة التالية:

-تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية للصرف بالذهب

<sup>47</sup>بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات سعر الصرف على التنمية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، ص38.

<sup>48</sup>-بالقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص5.

<sup>49</sup>-قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره ص105.

<sup>50</sup>-زينب حسين عوض الله الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر، 2009، ص84.

-ضمان قابلية تحويل العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد ولا شرط طبقا للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.

-حرية تصدير واستيراد الذهب.

وفي ظل هذا النظام تحدد البنوك المركزية اسعار صرف بالنسبة لعملتها ولا تترك للتقلب وفقا للعرض والطلب في السوق الحرة، وتتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي بالبيع والشراء حيث تمنع سعر الصرف من الانحراف عن السعر المحدد بأكثر من نسبة معينة في الاتجاهين غالبا ما تكون النسبة في حدود 1% من السعر المحدد<sup>51</sup>.

### ثانيا - نظام الصرف المرن:

يعن نظام الصرف المرن ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقا لقوى العرض والطلب كأية سلعة أخرى، وعليه لا تكون هذه العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو بمعيار كالذهب. وتتراوح أنظمة الصرف المرن بين سعر الصرف العائم مرورا بسعر الصرف المدار وانتهاء بسعر الصرف الزاحف. ما يعطى نظام الصرف المرن الحرية لصانعي السياسات في اختيار الملائم منها للاقتصاد المحلي، فإذا كان هدف السلطات النقدية مراقبة وحماية رصيد الاحتياطيات الأجنبية في النظام الثابت، فإن مهمتها في النظام المرن لا تقل أهمية عن تلك فهي مطالبة بأن تحدد بنفسها حجم النقود أو القوة الشرائية في المجتمع وفقا لمقتضيات الوضع الاقتصادي المحلي<sup>52</sup>.

### ثالثا-نظام الرقابة على الصرف:

لجأت الكثير من الدول نتيجة الحروب العالمية وخاصة فيما بين الحربين العالميتين وبعد الحرب العالمية الثانية إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف، وفي هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات والرقابة على حركات رؤوس الاموال. فالتوازن في سوق الصرف لا يتحقق في ظل هذا النظام عن طريق حركات الذهب كما في نظام سعر الصرف الثابت، ولكن عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف الطلب والعرض.

<sup>51</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، ط1، دار المسيرة الاردن، 2009، 163.

<sup>52</sup> -عبدالحسين جليل عبد الحسين الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص92، 93.

وجوهر نظام الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من النقد الاجنبي على وجوه الطلب الممكنة. وكذلك فإن هذا النظام يعتمد في الواقع على التمييز بين الدول لتطبيقات عديدة لعل أهمها المناطق النقدية، فمنطقة الاسترليني والتي أنشأت مع قيام الحرب العالمية الثانية كانت تميز بين دول المنطقة والتعاون معها مقيدة، وأما التمييز بين السلع فأمره شائع في الدول النامية حيث يمنع استيراد السلع الترفيهية<sup>53</sup>

#### رابعا-نظام استقرار أسعار الصرف:

بعد إنشاء صندوق النقد الدولي إثر اتفاق بريثن وودز أصبح نظام الصرف يعتمد على أسعار صرف ثابتة ومستقرة، حيث تقوم كل دولة بتحديد سعر صرف عملتها إلى الدولار الأمريكي والذهب حيث 1 دولار يساوي 0.88867 غرام من الذهب، مع إعطاء كل الحرية إلى التحويل إلى الذهب وكان يسمح لسعر الصرف بالإنخفاض أو الارتفاع في حدود 1% من سع التعادل وتحولت هذه النسبة إلى حدود 2% سنة 1959. وكان لك دولة عضو في الصندوق الحق في تغيير سعر التعادل لعملتها طالبة التخفيض في حدود 10% في حالة وجود اختلال أساسي في ميزان المدفوعات.

لم يكن الاستقرار كاملا في العمل بنظام استقرار أسعار الصرف، بل نجد أن الهزات الأولى التي شهدتها هذا النظام قد حدثت عند ظهور الضعف على بعض العملات ومنها الجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي<sup>54</sup>

#### المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته

يعتبر سعر الصرف عنصر مهم جدا لتحديد الحالة الاقتصادية للبلد، ومن الممكن أن تؤدي هذه العوامل المؤثرة على أسعار صرف العملات إلى مخاطر اقتصادية كبيرة سواء على المستوى الكلي بتأثيرها على ميزان المدفوعات أو تكون سببا في حدوث التضخم على المستوى الجزئي بضياح مكاسب إلى درجة قد تؤثر على بقاء كثير من المؤسسات واستمرارها. والتعرض لهذه المخاطر التي يتيرها تقلب العملات الأجنبية يتطلب إدارة هذه المخاطر من خلال تبني استراتيجية تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف.

<sup>53</sup>-أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص ص 392-393.

<sup>54</sup>-مصطفى بن شلاط، أثر تغيرات سعر الصرف على التغيرات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2006، ص 11.

### المطلب الأول: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

يتضح من خلال الممارسات والترتيبات المتعلقة بسياسات الصرف أن العوامل التي تؤثر في أسعار الصرف الناتجة عن اختلاف النظم التي بمقتضاها يتم تحديد أسعار صرف تلك العملات، فضلا عن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية لمختلف الدول، وفي كل بلد يتأثر التطور بمستوى النمو الاقتصادي وتطورات الأسعار الكلية، وبحسب حجم ونوع هذا التأثير تتخذ الاجراءات والتدابير المناسبة ضمن الساسة النقدية والمالية التي تهدف إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية، ومسايرة الدول ينعكس بصورة مباشرة على اتجاهات معدلات صرف العملات ويحدث هذا الامر يوميا في أسواق الصرف بالنسبة للعملات الخاضعة للتقويم الحر والتقويم المدار، أ/ا بالنسبة للنظم التي تتسم بثبات الصرف فيحدث هذا في الامد الطويل<sup>55</sup>.

وقد تم تقسيم العوامل المؤثرة في سعر الصرف إلى قسمين هما:

#### أولاً-العوامل الاقتصادية المؤثرة في أسعار الصرف

##### 01-التغيرات في معدلات الفائدة المحلية والاجنبية

تعد معدلات الفائدة السائدة من أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، إذ أن الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية سوف تجذب رأس المال الاجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الاجنبي، وكذلك فإن ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية لدى الدول الأخرى سوف يحفز المستثمرين في المدى القصير على استبدال عملتهم الوطنية بالعملات الأجنبية وذلك لاجتئاء المكاسب في أسواق تلك الدول. وهكذا فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية وزيادة العرض من العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها<sup>56</sup>.

##### 02-الدخل وسعر الصرف

يعد الدخل من المؤثرات المهمة في سعر الصرف ويأتي أثره في اتجاهين:

<sup>55</sup> -محمود حسيات: مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1996، ص111.

<sup>56</sup> -الحسني عرفان تقي، مرجع سبق ذكره، ص159.

أ- إن اي تغير في الناتج المحلي يدفع إلى تغيير مشابه في الحساب الجاري بالزيادة أو النقصان، فعند الزيادة سينتعث الحساب الجاري دافعا الطلب على العملة نحو الأمام والذي يؤدي إلى خفض سعر الصرف الأجنبي، والعكس يؤدي إلى رفعه، وهذا هو الأثر الرئيسي.

ب- مع افتراض تمتع رأس المال بحرية الحركة فإن زيادة التدفق الرأسمالي تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية في الدولة المستقبلية له مما يدعو إلى تنشيط طلبها الكلي بما فيه الطلب على الاستيرادات من البلد المصدر له، وفي الوقت ذاته يترتب على التدفق الرأسمالي انخفاض الدخول النقدية في البلد المصدر له، الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على صادرات البلد بما فيه الطلب على الاستيرادات، ونتيجة الحاليتين إلى زيادة الطلب على صادرات البلد المعني بتصدير رأس المال وانخفاض ايراداته يتحقق فائض في الحساب الجاري يعوض العجز في حساب رأس المال طويل الأجل الناجم عن التدفق الرأسمالي الخارج مؤديا إلى رفع قيمة العملة المحلية خفض سعر الصرف الأجنبي اتجاهها<sup>57</sup>.

### 3-ميزان المدفوعات:

إن ميزان المدفوعات هنا هو المتغير المستقل، وسعر الصرف هو المتغير التابع، وميزان المدفوعات يتخذ أحد الأوضاع الثلاثة (التعادل، الفائض، العجز) وتؤثر هذه الأوضاع على سعر الصرف كما في الحالات الآتية: ففي حالة التعادل بين جانبي ميزان المدفوعات أي تساوي الطلب المحلي على العملات الأجنبية مع عرض هذه العملات سيميل سعر الصرف إلى التوازن والاستقرار، أما في حالة العجز أي أن الطلب على الصرف الاجنبي يزيد عن عرضه فإن سعر الصرف الأجنبي يتجه إلى الانخفاض، وأما في حالة الفائض أي زيادة العرض الأجنبي سيميل سعر الصرف إلى الارتفاع، وقد تم التأكد من ذلك من قبل أنصار نظرية الأرصدة إذ أشاروا إلى أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها، ويبدو أن هناك تأثير متبادل بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف إذ أن ك منها يؤثر بالآخر ويتأثر به<sup>58</sup>.

### ثانيا-العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

<sup>57</sup>-عبد الحسين الغالبي: سعر الصرف الحقيقي في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار الصفاء للنشر ، عمان، الأردن، 2011،

ص75.

<sup>58</sup>-المرجع نفسه، ص75.

هناك العديد من العوامل غير الاقتصادية والتي لها تأثير كبير في سعر الصرف أهمها:

### 1- الاضطرابات والحروب:

إن من العوامل المؤثرة في سعر الصرف ولا سيما في المدى القصير، وأحيانا الطويل، هي الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية، التي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال، التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف. حيث يزداد الانفاق على المجالات العسكرية والامنية، وتنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية، بسبب التدمير أو تعطل المرافق العامة والخاصة فضلا عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة، وغير المباشرة، والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني<sup>59</sup>.

### 2- الاشاعات والأخبار:

تعد الاشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، فأحيانا تصدر الاشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير لا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها بعده وبسبب اعتماد سعر الصرف على عدد من المتغيرات التي يمكن متابعتها من الأخبار كالتوقعات حول أسعار الفائدة، أو عرض النقد فإن المتعاملين يتأثرون بكل الاخبار ذات العلاقة بها وبالبيئة الاقتصادية عموما وكذلك أخبار الأحداث السياسية والحروب وغيرها من المتغيرات ذات التأثير على توجهات ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة<sup>60</sup>.

### 3- خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبرتهم بالسوق وأحواله وبتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقاؤها على ما هي عليه، وبناءا عليه فإن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بحجم

<sup>59</sup>-المرجع نفسه، ص 81

<sup>60</sup>- رشاد العصار ، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 46.

التزاماتهم القائمة، فإن كانت كبيرة سيتطلب إقناعهم بالتزامات إضافية تغير جذري في السعر لزيادة حجمها والعكس يحدث إن كانت قليلة<sup>61</sup>.

### المطلب الثاني: مخاطر تقلبات أسعار الصرف

تعاني كافة دول العالم منذ فترة السبعينيات من آثار التقلبات الحادة في سع عملات التقييم على المستوى الدولي.

### أولاً- مفهوم خطر سعر الصرف:

يعرف خطر سعر الصرف بأنه " ذلك التغير الاجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن تغيرات أسعار الصرف، وهو يسمى القروض التحويلات والديون بالعملة الصعبة"<sup>62</sup>. نلاحظ من خلال هذا التعريف "أنه ركز على مخاطر سعر الصرف التي تمس الاقتصاد الوطني للبلد وأوضح أنها مرتبطة أساسا بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذلك المرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية إلى جانب الاستثمارات الأجنبية"<sup>63</sup>.

كما يعرف على أن "تلك المخاطر التي يتأثر بها اداء المنشأة عن طريق التحركات التي تحصل في سعر الصرف"<sup>64</sup>.

نستنتج من هذا التعريف أنه ركز " على خطر الصرف الذي يمكن أن تتعرض له منشآت الأعمال التي تعمل في المجال الدولي، حيث تقوم بمراقبة نشاطاتها دوريا لتحديد كيفية تعاضها لمخاطر سعر الصرف من أجل حماية منشآتها من التعرض لتلك التقلبات"<sup>65</sup>.

<sup>61</sup>-المرجع نفسه، ص48.

<sup>62</sup>-سلمى دوخة:أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 48

<sup>63</sup>-المرجع نفسه، ص48.

<sup>64</sup>-المرجع نفسه، ص49.

<sup>65</sup>-المرجع نفسه، ص49.

كما تعرف مخاطر الصرف أيضا على أنها تمثل احتمال تحمل الخسائر بسبب التغيرات غير المواتية في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى<sup>66</sup>.

حيث يوضح هذا التعريف أن مخاطر الصرف تعكس مدى قدرة المنشأة على تحمل الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف في السوق.

### ثانياً:- أنواع مخاطر سعر الصرف

التعامل بالعملات ينطوي على عدة مخاطر تواجه المتعاملين ولا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار لتفادي أو تقليل آثارها، حيث يمكن التمييز بين حالتين من الخطر في سعر الصرف، الأولى في حالة انخفاض في قيمة العملة الأجنبية التي تمت بها الفاتورة في عقد التصدير، والحالة الثانية في حالة ارتفاع قيمة العملة الأجنبية والذي يؤثر بدوره على حجم الصادرات، وسنوضح فيما يلي أنواع مخاطر سعر الصرف:

#### أ-المخاطر المالية:

وهي تلك المخاطر الناتجة من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف والتي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية<sup>67</sup>.

وتنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة والتي تحدث فجأة وبحدة في بعض الأحيان وهي من أكثر المخاطر وضوحاً وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف<sup>68</sup>.

#### ب-مخاطر التمويل:

هـ تلك الخاطر التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهضة على الودائع المودعة كمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملية الصعبة<sup>69</sup>.

#### ج-مخاطر الائتمان:

<sup>66</sup>--المرجع نفس، ص 49.

<sup>67</sup>--سلمى دوحة، مرجع سابق، ص 50.

<sup>68</sup>مدحت صادق، مرجع سابق، ص 145.

<sup>69</sup>--سلمى دوحة، مرجع سابق، ص 50.



تنتج هذه المخاطر من عد مقدرة الطرف الآخر المتعاقدة معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه، كأن يفق المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس أو كأزمة السيولة التي تؤدي إلى تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام أو أسابيع<sup>70</sup>.

قد تتغير قوانين مراقبة العملة الأجنبية في الدولة المتعاقدة مع البنوك العاملة فيها مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية

#### د-مخاطر الأسعار:

هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية:<sup>71</sup>

-النوع الأول: وهي أسعار الفوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عمليات الاقراض والاقتراض غير متطابق، وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق الشراء وبيع ، العملة في عمليات المقايضة، وتحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في اسعار الفائدة.

-النوع الثاني: وهي أسعار العملات الأجنبية والمخاطرة فيها تظهر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها.

#### المطلب الثالث: أساليب إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف

يوجد العديد من الأساليب والاجراءات والتدابير من أجل التقليل من مخاطر الصرف ، عن طريق التقليل من حجم الديون المحررة بالعملات الأجنبية أو التأثير على آجال الدفع أو غيرها من الاجراءات الأخرى، حيث توجد هناك مجموعتين من تقنيات إدارته خطر الصرف، تقنيات داخلية أخرى خارجية.

#### أولاً-الاساليب الداخلية لتغطية خطر الصرف:

تتمثل هذه الأساليب في التي تنتجها الادارة المالية للمجموعة بالنسبة للوحدات التابعة لها دون اللجوء إلى أي طرف خارجي: وتتكون هذه الأساليب من:

#### أ-التأثير على حجم الديون بواسطة عملية المقاصة:

<sup>70</sup>-المرجع نفسه، ص50.

<sup>71</sup>-المرجع نفسه، ص50.

ويقصد بهذا الأسلوب إجراء المقاصة بين المستحقات والمطلوبات لكل مؤسسة اتجاه الأخرى دون الاحتفاظ بمراكز مكشوفة بالنقد الاجنبي في دفترها، ويتم تسوية الصافي سداده الاطراف المستحقة، وهذا الأسلوب يعمل على التخفيض من المدفوعات التي تتم بين الوحدات المختلفة داخل المجموعة، كما يعمل هذا الأسلوب أيضا على تخفيض المصاريف البنكية، كما يساعد على إحكام الرقابة على التسويات المالية الداخلية بين الوحدات المختلفة. ويتم تطبيق هذا الأسلوب في الشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة<sup>72</sup>.

#### ب- أسلوب المطابقة:

يقصد بأسلوب المطابقة مطابقة التدفقات النقدية الأجنبية الداخلية والخارجية من الوحدة الاقتصادية في نفس المواعيد تقريبا، بحيث يتم استخدام عملية أجنبية واحدة في سداد المدفوعات المطلوبة، ويكمن الفرق بين المقاصة والمطابقة في كون الأولى تستخدم في حالة التدفقات النقدية بين وحدات اقتصادية تضمها المجموعة الواحدة، أما المطابقة فتستخدم بين هذه الوحدات بعضها البعض أو بينها وبين طرف ثالث<sup>73</sup>.

#### ج- أسلوب التعجيل أو التباطؤ:

يتم تسير آجال العملية إما عن طريق تأجيل أو تعجيل المقبوضات أو المدفوعات بالعملة الأجنبية حيث يتم سداد الالتزام المالي قبل فترة من تاريخ الاستحقاق وفقا لأسلوب التعجيل، وسداد مبلغ الالتزام بعد فترة من تاريخ استحقاقه وفق أسلوب التأجيل، وذلك من أجل الاستفادة من التغيرات المتوقعة لأسعار الصرف بالزيادة أو النقصان بما يتفق مع مصلحة الوحدة<sup>74</sup>.

#### د- إصدار الفواتير بعملة أجنبية قليلة التقلبات

في الكثير من الاحيان يلجأ المصدرين إلى إصدار فواتير بضاعتهم المعدة للتصدير بالعملة التي تعرف استقرارا في قيمتها والتي يتقون بها. أو بالعملة التي لها سوق صرف آجل حتى يتمكن من إجراء التغطية اللازمة<sup>75</sup>. حيث أن كل من المصدر والمستورد يفضل أن يكون إصدار الفاتورة بعملة بلده حتى لا يتعرض لمخاطر

<sup>72</sup>-مدحت صادق، مرج سابق، ص 194.

<sup>73</sup>-المرجع نفسه، ص 195.

<sup>74</sup>-عبد الحق بوعتروس، حول أهمية إدارة مخاطر الصرف-حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- مجلة البحوث والدراسات،

العدد 12، جاعة قسنطينة، الجزائر، 1999، ص 14.

<sup>75</sup>-مدحت صادق، مرجع سابق، ص 196.

الصرف، إلا أن المؤسسات في الدول النامية عادة ما تكون مضطرة لقبول عملات دولية مفروضة عليها وليس لها امكانية اختيار عملة الفاتورة الا نادرا.

#### هـ-التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة:

تلجأ المؤسسة إلى هذا الإجراء بناء على توقعاتها المستقبلية بشأن أسعار صرف العملة، فإذا توقعت حدوث تغير كبير في سعر صرف العملة خلال فترة قصيرة من الزمن تقو بتعديل برنامج استيرادها من المستلزمات الانتاجية وذلك برفع الكميات المستوردة، وتسعى إلى تسريع طلبيتها تجنباً للخسارة المحتملة والعكس في حالة التصدير.<sup>76</sup>

#### ثانياً-الأساليب الخارجية لتغطية خطر الصرف:

##### أ-القروض المتقاطعة بالعملة الاجنبية:

تتلخص هذه التقنية في قرضين متبادلين بنفس المدة وبنفس المبلغ، وبعملتين مختلفتين وهو يعني الدفع الفعلي للمبالغ المتفق بشأنها واسترجاعها في تاريخ استحقاق وعملية SWAP الخاصة بالعملة يمكن أن تكون محل تعاقد بين مؤسستين في نفس الدولة (مصدر ومستورد) لهما نفس الحاجة المتناظرة ولكن هذه حالة نادرة الوقوع وأغلب هذه العمليات في الحياة العملية تتم بين بنك وزبائنه.<sup>77</sup>

##### ب-تسيقات بالعملة الأجنبية:

وهي تقنية موجهة للمؤسسات التي ترغب في تغطية حاجاتها من السيولة وتغطية خطر الصرف في نفس الوقت،هذين الهدفين يمكن الوصول إلى تحقيقهما بطريقة منفصلة عن طريق الاقتراض بالعملة المحلية واستعمال الصرف الآجل في نفس الوقت، وهناك أسلوب آخر يتمثل في الاقتراض بالعملة الاجنبية واستبدال المبلغ المقترض مباشرة بالعملة المحلية، فهذه الطريقة تمكن المصدر من الاستفادة من إئتمان قصير الأجل يستعمله في تمويل عملياته، يقوم فيما بعد بتسديده بواسطة العملة الصعبة التي سيتلقاها من زبونه في تاريخ

<sup>76</sup> عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص 7.

<sup>77</sup> -المرجع نفسه، ص 8

الاستحقاق، أما إذا كانت رغبة هذه المؤسسة القضاء نهائياً على خطر الصرف فعليها ألا تقترض إلا المبلغ الذي إذا أضفنا إليه الفوائد يصبح نفس المبلغ المرتقب تحصيله من الزبون<sup>78</sup>.

### ج- تغطية خطر الصرف عن طريق شركات التأمين على التجارة الخارجية:

تعمل شركات التأمين المتخصصة على تقديم الضمانات لبعض المؤسسات الاقتصادية التي لا يمكنها استعمال أساليب التغطية السابقة نتيجة لوجود رقابة صارمة على سياسة الصرف، أو نتيجة عدم تمكنها من تغطية خطر الصرف بالنسبة لعملات معينة، وتختلف هذه الضمانات المقدمة من شركات التأمين من شركة إلى أخرى بحيث قد تتعلق هذه الضمانات بضمانات تطبق على الصادرات والواردات، حيث يتعلق في هذه الحالة على رقم الأعمال المرتقب أو حجم المشتريات المتوقع. فالمؤسسة طالبة الضمان يمكن لها أن تختار فترة التغطية التي تمتد من 3 إلى 18 شهراً وكذلك العملة المراد تغطيتها من بين العديد من العملات التي تغطيها هذه الشركات، وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة التغطية تعتمد على ماهية العملة المغطاة ومدة التغطية، حيث أن سعر الصرف المغطى هو سعر الصرف الفوري في تاريخ التوقيع على الاتفاق بين المؤسسة وشركة التأمين، بالإضافة إلى أن المؤمن قد يستفيد من جزء من الأرباح الناجمة في التمييز الإيجابي لسعر الصرف، كما أن الضمانات المقدمة للمصدر لتغطية الخسائر المحتملة في حالة انخفاض سعر الصرف تكون بين تاريخ تقديم العرض من المصدر إلى زبونه، وتاريخ التوقيع الفعلي للعقد<sup>79</sup>.

### المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف

حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية أن تقدم تفسيراً حول الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول، ولكل نظرية منطلقات ونتائج خاصة بها وفيما يلي سنتطرق لهذه النظريات.

#### المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

<sup>78</sup>- عبد الحق بوغتروس، مرجع سابق، ص 9

<sup>79</sup>- المرجع نفسه، ص 12.

ظهرت هذه النظرية عندما أثير التساؤل عن كيفية تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها ما أدى إلى حدوث اضطرابات شديدة في أسعار الصرف<sup>80</sup>.

وتتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي<sup>81</sup>.

وتعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوشاف كاسل Gustav Cassel، حيث حاول أن يبحث عن أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة للأخرى بخلاف قاعدة الذهب، وتوصل إلى نظرية تعادل القوة الشرائية "والتي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف التي يحقق هذا التعادل<sup>82</sup>.

وتعتمد هذه النظرية على صيغتين:

#### أولاً-الصيغة المطلقة:

تعتبر هذه الصيغة إمتدادا لقانون السعر الوحيد والذي يستلزم أن وحدة نقدية بعد تحويلها تبادل بنفس سلة السلع في الدولة المحلية والأجنبية. إضافة إلى ذلك نفترض أن سوق تامة وغياب الحواجز الجمركية أمام حركات السلع، إلى جانب الانتقال التام للمعلومات، وتوافر سوق دولية في ظل المنافسة، فضلا عن تجانس السلع في كل البلدان.

تبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر ومن:

$$e_t = \frac{p_t}{p_t^*}$$

<sup>80</sup>-مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، 1997، ص129.

<sup>81</sup>-شفيق نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص167.

<sup>82</sup>-شعيب بونوة وخياط رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر "دراسة قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد05، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص124.

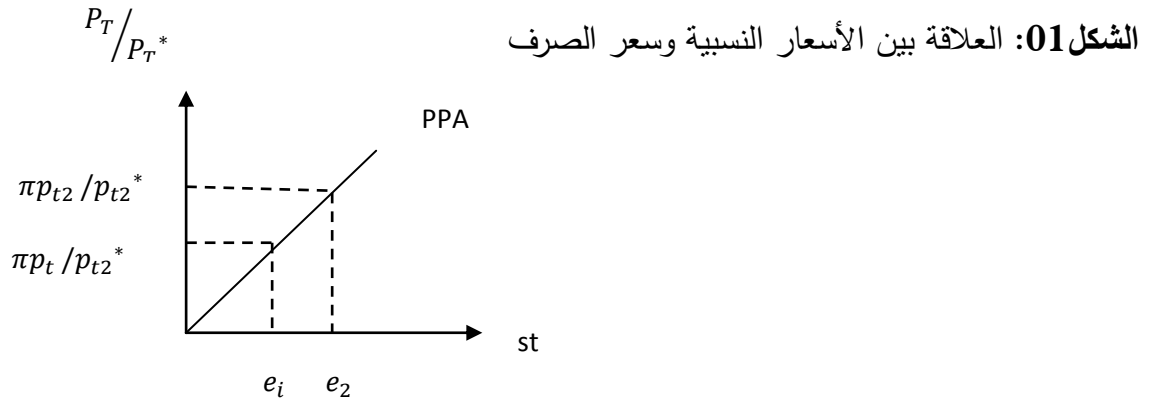
حيث أن:

$e_t$  : سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية

$p_t$  : مستوى الأسعار المحلية.

$p_t^*$  : مستوى الأسعار الأجنبية.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين سعر الصرف ومستوى الأسعار النسبية باستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية في الشكل التالي:



ومنه إذا افترضنا أن سعر الصرف أعلى أو أقل من مستوى توازن ال (PPA) فإن ذلك يخلق فرصا مربحة للاستفادة من فروق الأسعار، وأن انحراف سعر الصرف تتكفل قوة السوق بإعادته مرة أخرى إلى مسار ال (PPA) في الأجل الطويل<sup>83</sup>.

#### ثانيا-الصيغة النسبية:

تشير نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازن من لحظة إلى أخرى، حيث أن سعر التوازن يحدث عندما يتساوى معدل التغيير في سعر الصرف مع معدل التغيير في النسبة بين الأسعار، وفي حالة اختلاف معدلات التضخم المحلي فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات<sup>84</sup>.

وعلى عكس الصيغة المطلقة، فإن الصيغة النسبية تبنى على أساس الفرضيات التالية:

➤ الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل.

<sup>83</sup> -بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 22، 23.

<sup>84</sup> -مدحت صادق، مرجع سابق، ص 131.

➤ حرية انتقال المعلومات

➤ إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعملتين.

إهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الإسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدين أو بمعنى آخر يحقق توازن سعر الصرف عندا يساوي معدل التغيير في سعر الصرف مع التغيير في النسبة بين الأسعار.

إن بإدخال اللوغاريتم على المعادلة نحصل على:

$$\log e_t = \pi + \log p_t^*$$

وإذا عبرنا عن المعادلة بالتغيير نحصل على:

$$\Delta \log e_t = \Delta \log p_t - \Delta \log p_t^*$$

المعادلة الأخيرة تبين لأن انخفاض نسبة سعر الصرف الإسمي يساوي إلى فرق مستوي التضخم بين البلد محل الدراسة والبلد الأجنبي، وبالتالي تنطبق هذه الصيغة على مبدأ أن البلدان صاحبة التضخم العالية، مقارنة بالدول المتعاملة معها تقبل بتدهور قيمة عملتها مقابل عملات هذه الدول مما يؤثر على مبادلاتها التجارية<sup>85</sup>.

#### المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة

تعتبر نظرية تعادل أسعار الفائدة عن العلاقة الموجودة بين السوق النقدي وسوق الصرف حيث أن مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب أن يعكس العلاقة في تغيرات أسعار الصرف المنتظرة<sup>86</sup>.

أي أنه على المستوى الكلي سوف تتوازن أسعار الفائدة الدولية مع التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف فالقاعدة العامة نقول: " تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول والعكس صحيح<sup>87</sup>.

<sup>85</sup> -بن قدور علي، مرجح سابق، ص24.

<sup>86</sup> -نورى عبد الرحمن اليوسف: تعادل أسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد، 1، المجلد، 20، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، جوان، 2004، ص7.

<sup>87</sup> -جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص52.

حسب هذه النظرية تؤثر أسعار الفائدة السائدة في دولتين بعد مدة معينة على سعر الصرف نقداً لعمليتي هاتين الدولتين، كقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان سعر الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة السائد في البلد الآخر.

حسب هذه النظرية لن يتمكن المستثمرين من الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج من تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم لأموالهم في الدول ذات معدلات الفائدة أكبر من المعدل السائد في السوق المحلي، كون الفارق بين معدلات الفائدة في السوقين يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف العاجل والآجل<sup>88</sup>.

كما أن هذه النظرية تعتبر من بين المحددات الأساسية لسعر الصرف فهي تسعى للكشف عن الصلة الموجودة بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف، حيث يجب أن تشير أيضاً إلى أهمية الأسواق الآجلة التي تتوافق مع نظرية تعادل القدرة الشرائية، وهذا حسب "كروجر" حيث يفترض أن معدل التضخم المتوقع يساوي الصفر(0)<sup>89</sup>.

في الواقع إن تباين معدلات الفائدة بين دولتين يجب أن يساوي نسبة التحسن أو التدهور المنتظر للعملة الصعبة مقارنة بالعملة المحلية. وبذلك خلال الربع الأخير من سنة 1960 وبداية 1961 فعندما انخفضت قيمة الجنيه الاسترليني، قامت إنجلترا في جويلية 1961، باتخاذ إجراءات عدة من بينها الرفع في سر الخصم من 5% إلى 7% فنتج عن ذلك تحسن قيمة الجنية<sup>90</sup>.

### المطلب الثالث: نظرية الارصدة

هذه النظرية ترى أن سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها، فإذا كان رصيدها موجب فمعناه زيادة الطلب على العملة المحلية، وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع سعر صرفها إذا كان سلبياً فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية وانخفاض قيمتها الخارجية، أي انخفاض سعر صرفها<sup>91</sup>.

<sup>88</sup>- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 121-122.

<sup>89</sup>- بن قدير علي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

<sup>90</sup>- المرجع نفسه، ص 24.

<sup>91</sup>- فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 288.



التغيرات التي تطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات للدولة موجبا بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات سالبا بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فهذا يدل على زيادة عرض العملة الوطنية، ما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية، وفي حالة ما إذا حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية<sup>92</sup>.

لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتأثر قيمة المارك الألماني رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وأيضا ارتفاع مستوى الأسعار، وذلك نتيجة توازن الميزان التجاري لألمانيا وهو ما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات<sup>93</sup>.

وتتلخص الأفكار الرئيسية التي جاءت بها هذه النظرية بما يلي:<sup>94</sup>

- إن سعر الصرف يتحدد كما تتحدد أسعار السلع الأخرى وفقا لقوى العرض والطلب
- إن سعر الصرف يتحدد وفقا للكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي.
- إن الكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي مشتقة من حقوق البلد وديونه الخارجية.
- يتحدد سعر الصرف بالمركز المالي الخارجي لميزان المدفوعات، فينخفض سعر الصرف الأجنبي إذا كان ميزان المدفوعات فائضا ويرتفع سعر الصرف الأجنبي إذا كان ميزان المدفوعات يعاني العجز.
- إن ميزان المدفوعات هو عامل مستقل يؤثر ويتأثر وأن سعر الصرف هو عامل تابع يتأثر ميزان المدفوعات ولا يؤثر فيه.

غير أن ما يؤخذ على هذه النظرية الآتي:

- إن الاعتماد على ميزان المدفوعات في تحديد أسعار الصرف للعملة مسألة غير واقعية لوجود تأثير متبادل بين الاثنين، فكما أن ميزان المدفوعات يؤثر في أسعار صرف العملة فإن سعر الصرف نفسه

<sup>92</sup>-علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص116.

<sup>93</sup>-عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص123.

<sup>94</sup>-الحسين عرفان تقي: التمويل الدولي، دار مجداوي، عمان، 2003، ص ص 167-168.

يؤثر هو الأخير في ميزان المدفوعات من خلال تأثير كل من المستوردات والصادرات بوضع سعر صرف العملة.

➤ يؤخذ تدخل الدولة في قاعدة العرض والطلب سواء كان تدخلا جزئيا أو كليا لتحديد سعر اصرف الخارجي للعملة.

➤ يصعب تحديد وضع ميزان المدفوعات الذي يحدد سعر الصرف هل هو التوازن الحسابي أم التوازن الاقتصادي، أم التوازن الاقتصادي، فالتوازن الحسابي يتحقق عندما تتساوى إيرادات البلد من الصرف الأجنبي م مدفوعاته خلال أية مدة من الزمن أي أنه يتصرف إلى حسابات حقوق البلد وديونه جميعا فليس من مدلول في بنائه النظري على أساس القيد المزدوج، لذا فإنه قد يخفي وراءه اختلالات في النشاط الاقتصادي لذلك البلد.

#### المطلب الرابع: نظرية كفاءة السوق

قدم الاقتصادي Eujéne Fama مفهوم السوق الكفاء في بداية السبعينات، فالسوق الكفاء أو الفعال هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة وبدون أي تكلفة، حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعني أن توقعات الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الآجل فالسوق الكفاء يتميز بأن تكاليف المعاملات ضعيفة، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية<sup>95</sup>.

فحسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق من الوصول إلى معلومات حالية كانت أو ماضية كإعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات أو معدلات التضخم، كما تفيد نظرية كفاءة السوق أن سعر الصرف الآجل يعكس جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف.

هناك جدل بين الاقتصاديين بخصوص كفاءة أسواق الصرف، وهي في هذا الخصوص ثم القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، ومن بين هذه الاختبارات: إختبار DUFFEY وGLDDY على التوالي في (1975-1976) أظهرت كفاءة سوق الصرف، في حين نجد دراسات Hunt عام 1986 ودراسات كيرني وماكدونالد 1989 التي تؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا، كما يعتقد الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف<sup>96</sup>.

<sup>95</sup>-علي عباس، مرج سبق ذكره، ص116.

<sup>96</sup>-عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص122، 123.

كما يعتبر السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو المستقبلية مثلا إن عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم... الخ<sup>97</sup>.

حيث تكون في السوق الكفاء:<sup>98</sup>

- كل المعلومات الجديدة تحدث تأثيرا هائلا على أسعار الصرف الآنية والأجلة
- تكاليف المعاملات ضعيفة.
- تغيرات في أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:

- ✓ لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.
- ✓ التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر.

<sup>97</sup>-المرجع نفسه، ص122.

<sup>98</sup>- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، ط2، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 1999، ص371.

## خلاصة الفصل:

لسعر الصرف أهمية بالغة تكمن في معرفة تغيراته المستقبلية فهو أهم المؤشرات التي تؤثر على الاقتصاد المحلي التأثير في الدولة أو على المستوى الدولي لارتباطه بالتجارة الخارجية، وما يمكن ملاحظته أن هناك مجموعة كبيرة من النظريات الاقتصادية المفسرة لسلوك سعر الصرف على المدى الطويل والقصير تحاول مجملها إلى توجيه وتحديد السياسات الاقتصادية بين الدول لتحقيق أهداف مشتركة.

فسعر الصرف يعتبر مؤشر للمنتجين المحليين وذلك لقياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمي فهو إذن همزة وصل بين أسعار الداخلية والخارجية.

ويمكن القول أن سياسة سعر الصرف تلعب دورا محوي فلها أدوات عدة يمكن استعمالها لعلاج أزمات والتقليل من المخاطر.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التقلبات في سعر الصرف على بنك الجزائر

الخارجي (2013-2017)

المبحث الأول: نظام الصرف في الجزائر

المبحث الثاني: تقلبات اسعار الصرف واثرها على بنك الجزائر الخارجي(2013-2017)

تمهيد:

بعد عرضنا للدراسة النظرية التي كانت تدور حول: مدخل عام للبنوك التجارية و الأبعاد النظرية لسعر الصرف ففي هذا الفصل سنحاول إسقاط المعلومات النظرية على الجانب التطبيقي في بنك الجزائر الخارجي حيث سنتطرق في هذا الفصل والذي يهدف لدراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على البنك التجاري الخارجي حيث تعتبر الدراسة التحليلية مجالاً لجمع المعطيات من الواقع الاجتماعي المراد دراسته قصد الوصول إلى الغاية والأهداف الموجودة في الدراسة ومن خلال هذا الفصل سوف نقوم بتحديد كيفية إنجاز الدراسة، من اختيار مجتمع الدراسة والعينة وتحديد المتغيرات وفي الأخير تحدد النتائج المتوصل إليها بعرضها وتفسيرها ومناقشتها حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

تطرقنا في المبحث الأول إلى نظام الصرف في الجزائر حيث تناولنا أولاً تطور نظام الصرف في الجزائر بالإضافة إلى نظام الرقابة على الصرف في الجزائر، وآليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري أما المبحث الثاني فقط تطرقنا إلى أثر تقلبات أسعار الصرف على بنك الجزائر الخارجي من 2013 إلى غاية 2017 حيث أبرزنا تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو خلال الفترة المذكورة كما تناولنا تقديم عام لبنك الجزائر الخارجي، وأخيراً توصلنا إلى تحلي أثر تغير سعر الصرف على بنك الجزائر الخارجي

المبحث الأول: نظام الصرف في الجزائر

المطلب الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر

عرفت أنظمة الصرف في الجزائر منذ الاستقلال تغيرات متتالية من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم الموجه وبذلك سنحاول تتبع مختلف نظم الصرف المطبقة في الجزائر وفق التسلسل الزمني التالي:

**أولاً-المرحلة الأولى (1962-1964)**

لم يكن للجزائر عملة خاصة بها لكونها ما زالت تحت أثر الإستعمار نلزم عليها استعمال العملة الفرنسية الاستعمارية وهي الفرنك الفرنسي رغم استقلالها وهذا لارتباطها بمنطقة الفرنك وضعف الاقتصاد الجزائري واختلال ميزان المدفوعات.

أمام هذه الوضعيات قررت الجزائر بدل كل جهودها بهدف التسوية الكلية لحقوقها وسيادتها، فقررت إنشاء البنك المركزي الجزائري في 1963 ورافق هذا عدة قرارات أهمها ما يخص التجارة الخارجية التي تبني أساس السياسة النقدية تبها بعد ذلك قرار إصدار الدينار كعملة وطنية جزائرية في أبريل 1964 عوض بذلك الفرنك الفرنسي، وأصبح يساويه في القيمة (1 ف ف=1 دج)<sup>99</sup>.

**ثانياً-المرحلة الثانية: 1965 إلى 1973**

كان النظام السائد خلال هذه المرحلة وإلى غاية سنة 1971 هو النظام النقدي الدولي عبر اتفاقية برونن وودز، أين كان على كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي التصريح بتكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي بالنسبة للدولار الأمريكي.

ونتيجة لذلك جسدت الجزائر حقيقة سيادتها الوطنية، بإنشاء الدينار الجزائري كعملة وطنية، وبعد صدور ميثاق الجزائر 1964، اختارت الدولة الدخول في الصناعة الثقيلة كطريق التنمية وتبنت نظام صرف ثابت مربوط بعملة واحدة هي الفرنك الفرنسي، وحدد سعر الصرف على أساس 1دينار جزائري يساوي 1فرنك فرنسي<sup>100</sup> أي 180 ملغ من الذهب الخالص أو بالنسبة للدولار الأمريكي حسب قانون رقم 64-111 المؤرخ في 10/04/1964 وعملت به الجزائر إلى غاية 1969 تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار بعد

<sup>99</sup>-المرسوم المؤرخ في 9-3-1963 والمتضمن قرارات نظام الحصص

<sup>100</sup>- Journal officiel de la République Algérienne de 10/4/1964

## دراسة تحليلية لأثر التقلبات في سعر الصرف على بنك الجزائر الخارجي BEA-

تعرضه لهجومات مضاربة حادة عقب أحداث 1968، الذي رف فيها الدينار الجزائري انخفاضا طفيفا تعززت قيمته بالنسبة للفرنك الفرنسي، تزامنت كذلك هذه الفترة مع تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي تطلب استقرار سعر صرف الدينار الجزائري هذا ما جعل الدينار لا يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة بين العملتين خلال فترة ما بين أوت 1969-ديسمبر 1973<sup>101</sup>.

### ثالثا-المرحلة الثالثة:(1974-1987)<sup>102</sup>

أمام انهيار نظام بروتن وودز وإقرار مبدأ تعويم العملات في 1971 لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ بداية جانفي 1974 إلى استعمال نظام يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة قصد الحفاظ على إستقراره وكذا الاستقلالية عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية ، كما يعتبر هذا النظام وسيلة تضمن استقرار قيمة الدينار وإبعاد كل تقلبات وسائل الدفع الخارجية ويسمح بالتدخل الفوري من طرف السلطات النقدي في حال ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة، لكن الرقابة الصارمة أو المستلثة على الرقابة الخارجية أدت إلى كبح عملية التصدير والرفع من مستوى التضخم، كما أدى التقييم الزائد للدينار إلى آثار سلبية على الاقتصاد مجملها مناقضة للتطور الصناعي، فقد وصل إلى حد مرتفع بين 1983 و1986 أين الدولار الأمريكي كسب قوة كبيرة في أسواق المالية العالمية وبعد 1986 أعلن تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري، فأصبح التغيير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس معدل الصرف السائد في 1974.

### رابعا-المرحلة الرابعة:1988-1994

لقد أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول 1986 خاصة أنه يعتبر المورد الأول والرئيسي للجزائر من العملات الصعبة إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز في ميزانية الدولة وفي ميزان المدفوعات، حيث تزامن مع هذا العجز تدهور شديد في النشاط الإقتصادي<sup>103</sup>.

<sup>101</sup>- بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية: دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري،

مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد7، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، 2009، ص35

<sup>102</sup>شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر اصرف بالجزائر، نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الاكاديمية للدراسات

الاجتماعية، 2015، ص123

<sup>103</sup>-حميدات محمود، مدخل التحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2004، ص218.



## دراسة تحليلية لأثر التقلبات في سعر الصرف على بنك الجزائر الخارجي BEA-

وهذا أدى إلى إدخال إصلاحات هيكلية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني مع التركيز على إمتصاص إختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية على المستوى الداخلي والخارجي، ولتحقيق هذا الهدف تم بداية 1987 تعديل سعر الدينار بهدف الموافقة بين المتاح من العملات الصعبة وحجم الطلب على السلع والخدمات الأجنبية، وهذا وفق لتنظيم "إنزلاق تدريجي" ومراقب من طرف السلطات النقدية وطبق في نهاية 1987 إلى سبتمبر 1991<sup>104</sup>.

### خامسا-المرحلة الخامسة من 1994 وما بعدها:<sup>105</sup>

بعد وضع نهاية لتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير في ديسمبر 1995 وبالتالي نهاية نظام الصرف الثابت، قام بنك الجزائر بتأسيس سوق الصرف مابين البنوك في جانفي 1996 عن طريق النظام رقم 95-8 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995، إذ يتحدد سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في هذا السوق عن طريق عاملي العرض والطلب.

وتميزت هذه المرحلة بمجموعة من الاجراءات المتعلقة بسعر الصرف خاصة ما بين (1995-1998) والتي تعتبر من أهداف برنامج التعديل الهيكلي الذي عم على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحويل إلى إقتصاد السوق بأقل التكاليف ويمكن جمع هذه الإجراءات في التالي:

- إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما أن نظام الحصص المحددة ألغي ابتداءا من جانفي 1996 وذلك كخطوة أولى في اتجاه تقويم العملة.
- رفع قيود الصرف المدخلة سنة 1992 ومتابعة تحرير الصرف للوصول إلى تحويل الدينار على كل المعاملات الجارية
- ثم العمل فعليا سنة 1994 بقابلية تحويل الدينار في المعاملات التجارية التي شرع فيها منذ 1991 لأنه تم فعليا تحرير عملات الدفع على الاستيرادات انطلاقا من هذه السنة.

<sup>104</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 218.

<sup>105</sup> بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار، وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية 2012-2013، مذكرة ماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية، ص 110 إلى 112.

## دراسة تحليلية لأثر التقلبات في سعر الصرف على بنك الجزائر الخارجي BEA-

- تم البدء في التحويلات الجارية للدينار فيما يخص الخدمات انطلاقا من جوان 1995، حيث تم ترخيص الدفع لصالح الصحة والتعليم في الخارج (تسمى بالمعاملات الجارية غير المنظورة) وهذا في حدود مبلغ أو سقف سنوي.
- ترخيص دفع نفقات السياحة في الخارج في أوت 1997، تم تطبيق هذا الحق في 15 ديسمبر 1997 على مستوى شبابيك البنك والمؤسسات الوسيطة المعتمدة وهذا في حدود سقف سنوي.
- تبني الجزائر ن سبتمبر 1997 لنصوص المادة 8 من قانون النقد الدولي أي قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية.
- السماح بإنشاء مكاتب للصرف تتعامل بالعملة الصعبة ابتداء من ديسمبر 1996.
- تخفيض سعر الصرف لتطبيق الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي لتقليص اللجوء إلى السوق السوداء وأصبح الفارق في حدود ثلاثة فرنكات فرنسية، فسعر الفرنك يصل إلى 14 دج في السوق السوداء و 11 دج في السوق الرسمي في أواسط سنة 1997.
- ساعدت هذه الالتزامات الدولية في تأسيس نصوص المواد 38-40 لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الخاص بالمدفوعات المتعلقة بالمعاملات الجارية وحركة رؤوس الأموال والذي تم التوقيع عليه في أبريل 2002.

وفي بداية 2002 خفض البنك المركزي من قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وذلك لغرض الحد من ارتفاع الكتلة المتداولة في الاسواق الموازية خاصة بعد ارتفاع الكتلة المتداولة في الاسواق الموازية خاصة بعد ارتفاع قيمة الدينار في السوق الموازي عن قيمته في السوق الرسمي، وفي السداسي الثاني من نفس السنة (من جوان إلى غاية ديسمبر 2003) ارتفعت قيمة الدينار مقابل الدولار بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي 7.5% ثم وصل سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الواحد سنة 2005 حوالي 73.36 و 91.30 مقابل واحد يورو، ثم انخفض سنة 2006 إلى حوالي 72.64 للدولار و 91.94 بالنسبة لليورو وواصل الانخفاض إلى غاية نهاية 2007 حيث بلغ 66.82 بالنسبة للدولار أما بالنسبة لليورو فقد عرف ارتفاعا في هذه الفترة قدر ب 98.33.

**الجدول رقم 01: تطورات سعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار خلال الفترة (2005-2011)**

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
العملة الاجنبية							

## دراسة تحليلية لأثر التقلبات في سعر الصرف على بنك الجزائر الخارجي BEA-

76.04	73.93	72.72	63.86	69,36	72.64	73.36	الدولار
106.51	103.47	104.69	96.91	94.99	91.24	91.30	اليورو

Source ; [www.banque-of-Algeria.dz/march2.htm](http://www.banque-of-Algeria.dz/march2.htm)

من خلال المراحل نجد أن الجزائر اتبعت في أولها نظام الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي ثم نظام الربط بسلة من العملات الصعبة وهذا راجع إلى تدهور قيمة الفرنك الفرنسي وبذلك أدى إلى تبني نظام الصرف العائم المرتبط بالدولار الأمريكي لأن معظم الصادرات مقومة بالدولار أي أن سعر صرف الدينار الجزائري يتحدد وفق لقانون العرض والطلب مع تدخل البنك المركزي بزيادة أو تخفيض قيمته.

**الجدول رقم 2: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو من (2013-2017)**

السنوات	USD	EUR
2013	78.1524	106.8930
2014	87.9039	107.0538
2015	107.1317	117.0575
2016	110.5274	116.3743
2017	114.9327	137.4883

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النشرات الاحصائية الثلاثية-بنك الجزائر -

من خلال الجدول يتبين لنا ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل اليورو والدولار بالتدرج بفارق بسيط أي تقريبا في حالة استقرار نسبي.

**المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر**

**أولا-سياسة الرقابة على الصرف قبل 1990:**

**01-مرحلة حماية الاقتصاد الوطني 1962-1970:**

## دراسة تحليلية لأثر التقلبات في سعر الصرف على بنك الجزائر الخارجي BEA-

هدف السلطات في هذه المرحلة هو حماية إقتصادها الناشئ والنهوض به من خلال العمل على توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، ثم استخدام عدة أدوات لتنظيم الرقابة على الصرف وتمثلت في:<sup>106</sup>

### أ- التعاون الاقتصادي وحرية انتقال رؤوس الأموال:

وذلك بالاتفاق مع فرنسا على التعاون الاقتصادي والمالي حسب ما جاء في اتفاقيات الاستغلال مما جعل الجزائر تنتمي إلى منطقة الفرنك الفرنسي في 1962-1963 بالإضافة إلى حرية انتقال رؤوس الأموال بين بلدان المنطقة.

### ب- نظام الحصص:

حيث يجب على كل العمليات التي تتم بالعملة الصعبة أن تحصل على ترخيص من قبل وزارة المالية والهدف من هذا الاجراء هو إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة والحد من السلع الكمالية والادارة الجيدة للعملة وحماية الانتاج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري.

### ج- الاحتكار:

وذلك بإقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج بواسطة مجموعة من الهيئات الاحتكارية متمثلة في الدواوين الوطنية،

### د- الاتفاقيات الثنائية:

من أجل توسيع مجال مبادلاتها منتهجة في ذلك سياسة تشجيع علاقاتها الخارجية

### 2- مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية 1971-1977:<sup>107</sup>

تمثلت أهم أهداف الرقابة على الصرف خلال هذه الفترة في الهدفين التاليين:

➤ تحديد سعر صرف الدينار بغرض الحفاظ على استقراره واستقلاله تجاه العملات القوية.

<sup>106</sup>-محمد أمين بريري: بررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية: دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، العدد7، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009، ص204.

<sup>107</sup>-لحو موسى بخاري: سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص294.

## دراسة تحليلية لأثر التقلبات في سعر الصرف على بنك الجزائر الخارجي BEA-

➤ جعل الاقتصاد الوطني بعيدا عن تقلبات الاقتصاد العالمي وعزله عن أزمات الأسواق والأسعار العالمية.

نظرا لما تميزت به هذه الفترة من ظهر الاحتكارات التي تديرها الشركات الوطنية لحساب الدولة وانطلاق اللحظة الرباعية الأولى والثانية، قامت الحكومة بوضع مجموعة من الاجراءات كإقرار ترخيص إجمالي الواردات يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئات المستفيدة من الواردات بالإضافة إلى تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.

### 03-مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1978-1987:108

عرفت هذه المرحلة صدور عدة نصوص قانونية تكميلية للمراحل السابقة تتمثل فيما يلي:

❖ مصادقة المجلس الشعبي الوطني على قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث يتم اقضاء الوطاء من هذا المجال، كما تميزت هذه الفترة بتوسيع النظام السابق على المستوردات المتمثل في القيود المفروضة على الواردات (احتكار، نظام الحصص..الخ) ليشمل بذلك مجال الصادرات وهكذا أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار خاضعة للترخيص المسبق للتصدير مما يعني الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع العالم.

❖ تم ادخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون المتضمن استعادة البنك المركزي كملجأ أخير للاقراض ونشاطات البنوك التجارية، وأعطى هذا دورا أكثر أهمية للبنوك التجارية والبنك المركزي في مجال الصرف، حيث أصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية، كما تعمل على تقييم آثارها على العملة الوطنية.

ثانيا-سياسة الرقابة على الصرف ما بعد سنة 1990:

### 01-مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية 1988-1995:

<sup>108</sup>سي محمد كمال:التقييم الكمي لأثر الأورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

## دراسة تحليلية لأثر التقلبات في سعر الصرف على بنك الجزائر الخارجي BEA-

تميزت هذه المرحلة بصدور عدة قوانين تتضمن شروط استقلالية المؤسسات العمومية وإرساء الطابع التجاري لمعاملاتها والمشاركة الفعالة لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد بالإضافة الى رفع القيود على التجارة الخارجية بإلغاء تراخيص الصادرات والواردات، وأدى هذا التطور إلى تكريس دور البنك المركزي الذي اقتسم دوره على الرقابة على الصرف مع وزارة المالية، كما تم إنشاء لجنة الاقراض الخارج مقرها البنك المركزي الجزائري تشرف على متابعة ومراقبة ومنح الموافقة على القروض الخارجية التي تفوق 5 مليون دولار ومع تطور الاصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة ظهر قانون النقد والقرض بتاريخ 4-4-1990 ليصب اهتمامه على المبادئ الاساسية للرقابة على الصرف وجعلها من اختصاص البنك المركزي الذي أصبح يصرف بموجب هذا القانون "بنك الجزائر" كما جاء هذا القانون بأفكار جديدة تتعلق بتنظيم النظام البنكي وآداته<sup>109</sup>.

2- نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 في 14 أفريل 1990 والذي أعاد هيكلة النظام المصرفي الجزائري كلياً، وعرف بالقانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري بنظام البنوك والقرض وتجسدت أهدافه الرئيسية فيما يلي:<sup>110</sup>

- ✓ وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي المصرفي.
- ✓ رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- ✓ إعادة تقييم العملة بما تخدم الاقتصاد الوطني
- ✓ تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية أو أجنبية
- ✓ إنشاء سوق نقدية حقيقية (بورصة)
- ✓ ايجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.
- ✓ كما وضع الأدوات اللازمة للتدخل في الرقابة على الصرف والمتعلقة بالتصدير والاستيراد والاستثمارات الأجنبية في الجزائر والاستثمارات الجزائرية في الخرج وحسابات العملات الصعبة والعمليات الجاية الأخرى وذلك من خلال:
- تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو إلى خارجها عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص الم لديها في الجزائر.

<sup>109</sup>-الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص196.

<sup>110</sup>-مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، النظام المصرفي بعد الاصلاحات، الملتقى الوطني الاول حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية، المركز الجامعي، بشار، الجزائر، 2004، ص4.

- حق تحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر كما يسمح لغير المقيمين بفتح حسابات بالعملة الصعبة لدى المؤسسات المالية المعتمدة.
  - يقوم الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد ضمن الشروط المحددة من قبل بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي
- وقد أعقب هذا القانون عدة نصوص قانونية تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية من النظام 4-92 الصادر بتاريخ 22-03-1992 المتعلق بمراقبة الصرف ويرتكز على:

- ✓ تسيير الموارد من العملات الصعبة.
- ✓ دخل الوسطاء المعتمدين.
- ✓ حسابات العملة الصعبة.
- ✓ القواعد المنظمة لتسديد الصادرات والواردات.

### المطلب الثالث: آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري.

#### أولاً-سياسة تخفيض العملة:

إن اعتماد سياسة عدم تثبيت قيمة العملة وتقييم الدينار الجزائري بأعلى من قيمته الحقيقية، كان كافياً كي يتلقى الاقتصاد الوطني صدمة قوية نتيجة انهيار أسعار البترول لتكتشف حقيقة الوضع الاقتصادي الهش الغير قادر على التصحيح التلقائي ولم يعد أمام الحكومة الجزائرية سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي حيث اعتبرت سياسة تخفيض الدينار من أهم الإجراءات التي جاء بها برنامج الاستقرار الاقتصادي المتضمن رفع بعض القيود على التجارة الخارجية وسعر الصرف من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات بالإضافة إلى محاولة إعطاء الدينار قيمته الحقيقية حيث عرف تخفيضات كان الهدف منها إيجاد السعر الواقعي له، لما كان لهذه السياسة البليغة من آثار بليغة على القطاع الخارجي والداخلي نذكر منها:<sup>111</sup>

➤ تؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة والأثر المباشر يكون على السلع الاستهلاكية والوسيط، كما يمكن تجاهل أثر التخفيض إذا صاحبه تعديلات في الأجور ما يخلق بدوره آثار سلبية على التضخم. بالنسبة للأجور فبعد تخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء القيود على الأسعار

<sup>111</sup>مبارك بوعشة، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999، ص ص 85-86.

## دراسة تحليلية لأثر التقلبات في سعر الصرف على بنك الجزائر الخارجي BEA-

زاد المتوسط السنوي للتضخم حيث قدرت الزيادة بحوالي 10% في الفترة 1884-1988 وارتفعت إلى حوالي 25% في (1990-1991) ووصلت إلى 30% سنة 1995

➤ إن تخفيض قيمة العملة المحلية نظريا يهدف إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية وبالتالي تنامي الطلب الخارجي على السل المحلية وبالتالي الزيادة في حجم الصادرات وقيمتها مقابل انخفاض الواردات من السلع ما يؤدي بدوره إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري ولكن واقعا بالنسبة للاقتصاد الجزائري نجد أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري يعود إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار النفط التي تتحدد وفق لمنظمة الأوبك.

ثانيا-سياسة بنك الجزائر للحد من أثر تقلبات أسعار الدينار الجزائري:

الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط 98% من اجمالي الصادرات الجزائرية) وهذا ما جعلها تتحمل نتائج تغيرات سعر الصرف وعليه يجب أن تلجأ إلى مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يمكن أن تخفض من حدة هذه التقلبات وتتمثل في:<sup>112</sup>

### 01-تنويع مناطق الاستيراد:

بإمكان الجزائر أن تقلص من الخسائر الناجمة من تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل الأورو من خلال قيامها بتحويل وارداتها من منطقة الأورو إلى مناطق أخرى أو تقليصها لكي تتمكن من تخفيض ما يمكن أن تتكبد من خسائر في فروقات الأسعار، خاصة وأن 50% من واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي إلا أن أغلب الشركات الجزائرية المستوردة من أوروبا لا يمكنها أن تتحرر بسهولة من الاتحاد الأوروبي مما لا يسمح لها بالتخلص من هذه الالتزامات وعليه يجب على الجزائر أن تعمل على تنشيط الانتاج المحلي وخاصة إنتاج الضروريات للمجتمع لتتمكن من مواجهة الطلب الداخلي

### 02-جلب العملات الأجنبية:

العمل على جلب العملات الأجنبية وذلك من خلال:

✓ الحد من نشاط سوق الصرف الموازي.

<sup>112</sup>-بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري، وأثرها على المخزات وتمويل التنمية، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.



## دراسة تحليلية لأثر التقلبات في سعر الصرف على بنك الجزائر الخارجي BEA-

- ✓ مواجهة التضخم من خلال وضع سياسة نقدية فعالة لمراقبة عرض النقود والتحكم في الكتلة النقدية المتداولة في السوق
- ✓ التقليل من الضغوطات المفروضة على المتعاملين في سوق الصرف ومنحهم المزيد من الحرية في تعاملاتهم من خلال تسهيل تداول العملات الأجنبية بيعا وشراء.
- ✓ فتح مكاتب الصرف لتوسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة والتالي تساعد على استقطاب الأموال وتجنب التعامل مع السوق الموازية

### 04- تنوع هيكل احتياطي الصرف: وتتمثل في:

- ✓ تركيب هيكل الديون الخارجية من حيث توزيعها ما بين العملات المختلفة المشكلة للديون.
- ✓ التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات باعتبار أن النسبة الكبيرة لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار أن: توزيع الاحتياطيات فيما بين العملات الأجنبية يكون محافظا على القدرة الشرائية للعملة الواحدة.
- ✓ كما يجب الأخذ بعين الاعتبار الاستغلال الأمثل وتوظيف احتياط الصرف الذي وصل في نهاية 2017 إلى حوالي 97.3 مليار دولار<sup>113</sup> وتسيير هذا الاحتياط من أجل الحفاظ على القيمة الحقيقية للعملة المحلية وحمايتها من تقلبات أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية.

### المبحث الثاني: تقلبات أسعار الصرف وأثرها على بنك الجزائر الخارجي (2013-2017)

#### المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو

الجدول رقم 3: يمثل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو خلال الفترة (2013-2017)

الفترة	USD	EUR
2013		
-الثلاثي الأول	79.0240	103.211
-الثلاثي الثاني	79.7345	102.8691
-الثلاثي الثالث	81.4128	106.4743

<sup>113</sup> -محافظ بنك الجزائر ، www.bank-of-algeria/dz

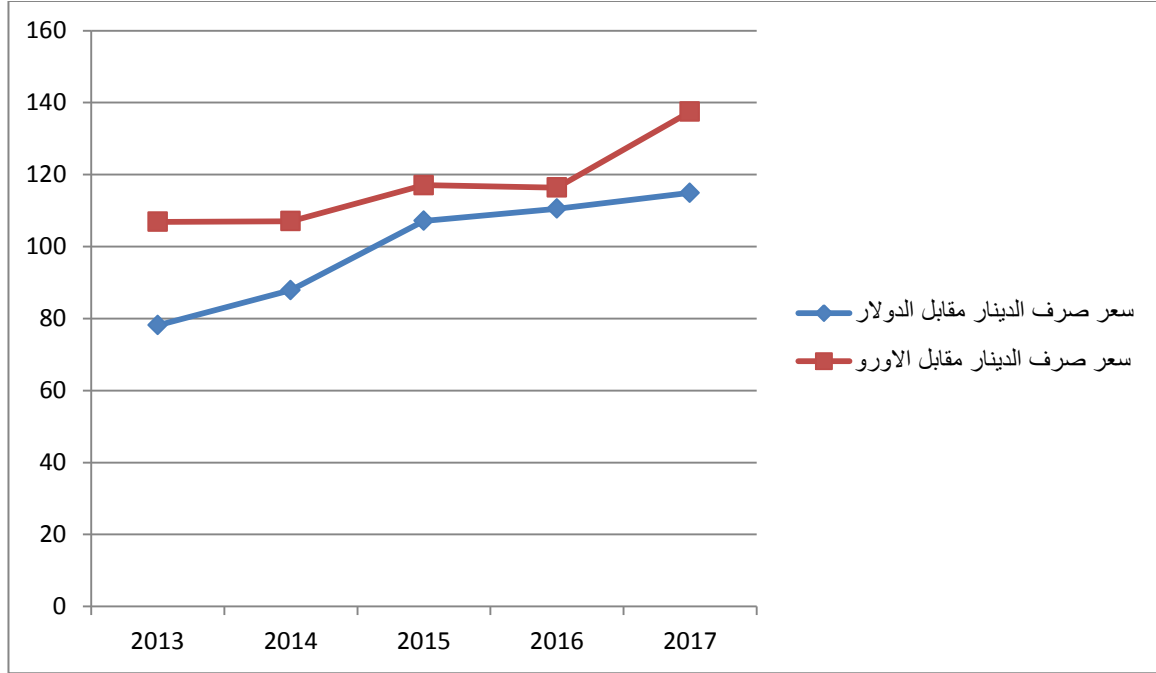
دراسة تحليلية لأثر التقلبات في سعر الصرف على بنك الجزائر الخارجي BEA-

109.0348	78.1524	-الثلاثي الرابع
106.8930	78.1524	السنة
		2014
107.9980	78.4983	-الثلاثي الأول
108.2152	79.2669	-الثلاثي الثاني
104.8808	82.7168	-الثلاثي الثالث
107.0538	87.9039	-الثلاثي الرابع
107.0538	87.9039	السنة
		2015
105.0683	97.5474	-الثلاثي الأول
110.4494	99.0178	-الثلاثي الثاني
119.1234	106.024	-الثلاثي الثالث
117.0575	107.1317	-الثلاثي الرابع
117.0575	107.1317	السنة
		2016
123.3173	108.71.68	-الثلاثي الأول
122.7500	110.3718	-الثلاثي الثاني
122.7300	109.7371	-الثلاثي الثالث
116.3743	110.5274	-الثلاثي الرابع
116.3743	110.5274	السنة
		2017
117.6270	110.0140	-الثلاثي الاول
123.0576	107.8459	-الثلاثي الثاني
133.3078	113.2077	-الثلاثي الثالث
137.4863	114.9327	-الثلاثي الرابع
137.4883	114.9327	السنة

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على النشرات الاحصائية الثلاثية رقم 26 في جوان 2014، رقم 32 في ديسمبر 2015، رقم 35 في 2016، رقم 38 في جوان 2017، رقم:43 في سبتمبر 2018.

## دراسة تحليلية لأثر التقلبات في سعر الصرف على بنك الجزائر الخارجي BEA-

الشكل رقم(2): يمثل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو خلال الفترة (2013-2017)



المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على بيانات الجدول رقم(3-1)

نلاحظ من خلال البيان أعلاه : أن سعر صرف الدينار الجزائري ينخفضة تدريجيا بنسب غير محسوسة وفي المقابل يرتفع الدولار والأورو شيئا فشيئا خلال السنوات من 2013 إلى 2017، قد يعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترول خلال الفترة المذكورة باعتباره المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري.

### المطلب الثاني:تقديم عام لبنك الجزائر الخارجي

#### أولا-نشأة بنك الجزائر الخارجي

تأسس بنك الجزائر الخارجي في الاول من أكتوبر 1967 بموجب الأمر 67-204 برأس مال قدره 20 مليون دينار وهو يعتبر ثالث وآخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات التأميم المصرفي، بحيث يتمتع بالصور القانونية للقيام ببعض العمليات المالية العادية ذات الصلة بإيداع الأموال للإدخار أو لغرض التحويل الخاصة بالدول أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من شركات ومؤسسات عمومية.

وقد تم إنجازها على انقاض خمسة بنوك أجنبية وهي:

CRIDIT LYONNAIS في 1 أكتوبر 1967.

## دراسة تحليلية لأثر التقلبات في سعر الصرف على بنك الجزائر الخارجي BEA-

- Sociét é général في 31 ديسمبر 1967.

- Barchay Baklimited في 30 أبريل 1968

- credit du nord في 31 ماي 1986.

- La banque industielle de l'Algie et la miditerancé في 31 ماي 1968.

حيث أصبح بنك الجزائر الخارجي مؤسسة وطنية عمومية إقتصادية في عام 1988 مختصة في تمويل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى القيام بعمليات أخرى منها:

✓ المشاركة في البنوك الأجنبية.

✓ تعطي ضمانات وتكفل الموردين والمصدرين.

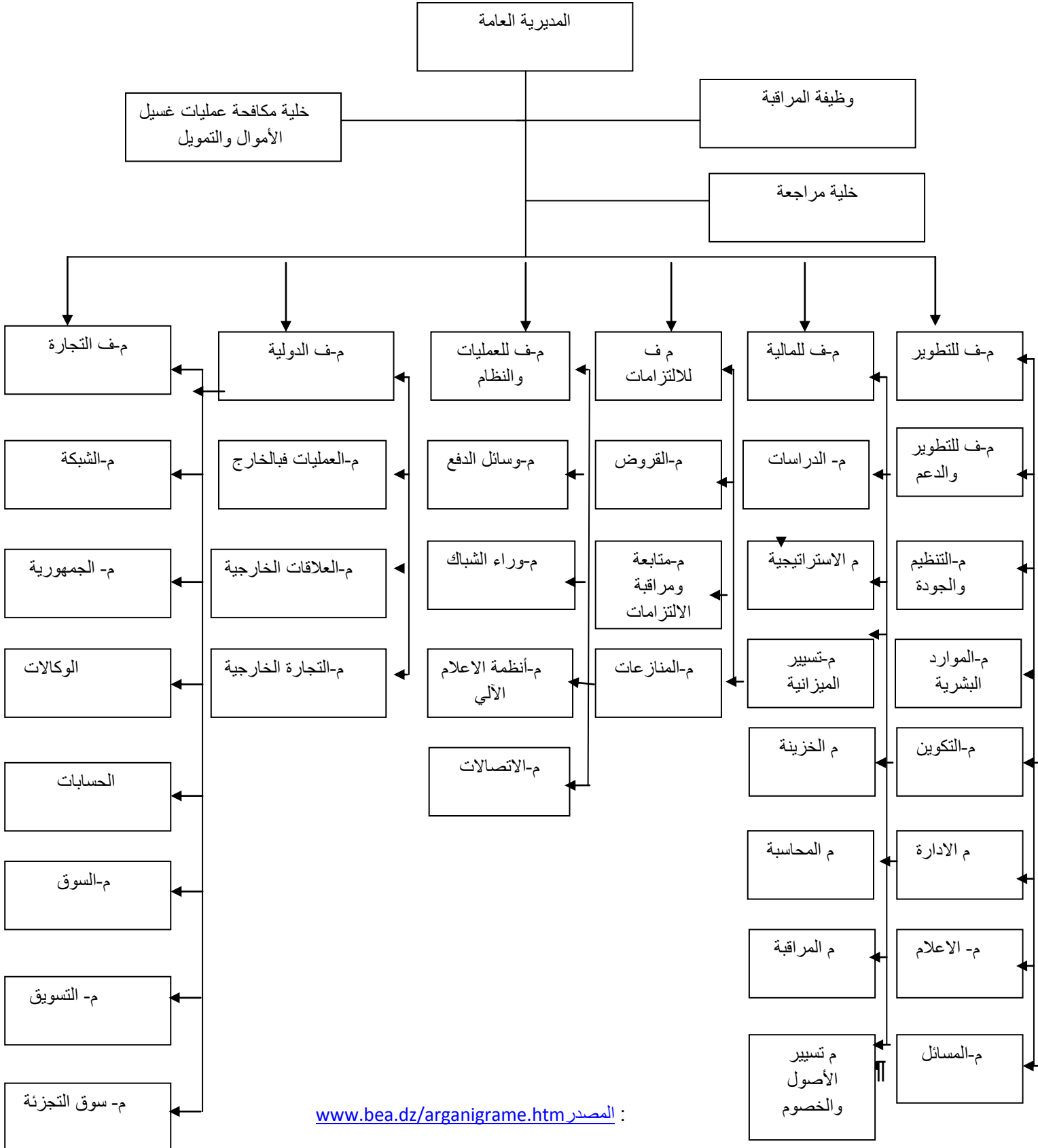
✓ عقد التعاملات المصرفية مع البنوك الأجنبية

✓ توفير المعلومات للموردين والمصدرين الجزائريين حول إمكانية البي والشراء.

ويحتوي بنك الجزائر الخارجي على 100 وكالة في مختلف ولايات الوطن، ويشمل عموما بنك الجزائر الخارج في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع البلدان الأخرى في إطار التخطيط الوطني والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني<sup>114</sup>.

<sup>114</sup> - تم الاطلاع عليه في 2021/6/2 على الساعة 11.30 [www.bea.dz/arganigrame.htm](http://www.bea.dz/arganigrame.htm)

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي:



## دراسة تحليلية لأثر التقلبات في سعر الصرف على بنك الجزائر الخارجي BEA-

### ثانيا-تعريف بنك الجزائر الخارجي:

هو مؤسسة حكومية تم انشاؤها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 204/67 الصادر في 1 أكتوبر 1967، ويعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الاعتمادات عن الاستيرادات وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم<sup>115</sup>.

كما يعرف على أنه عبارة عن مؤسسة مالية عمومية مختصة في التعاملات المصرفية التقليدية من الاشياء الثمينة والنقود الذهبية إلى الودائع والأسهم والسندات، وهو بنك مختص في التعاملات مع الخارج من تحويلات واستثمارات في القطاعات الأخرى، حيث يتعامل البنك مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

كما يعتبر بنك الجزائر الخارجي بنك ودائع مملوكة للدولة وخاضع للقانون التجاري، فهو يقوم بكل مهام البنوك التجارية وهو وسيلة لسياسة الحكومة للمساهمة في تسهيل تنمية الإتصالات الإقتصادية بين الجزائر والدول الأجنبية فهو يسير 35% من التجارة الخارجية للبلد كما له علاقات مع بنكية مكونة من 1450 مراسل بنكي موزعين عبر 41 بلد<sup>116</sup>.

### المطلب الثالث: تحليل أثر تغير سعر الصرف على البنك الخارجي

الجدول رقم(04):يمثل جدول النتائج لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2013 الوحدة: دينار جزائري

عناصر من حساب النتائج	2012-12-31	2013-12-31	التطور
فوائد ومنتجات متشابهة	387476650.33	33303635037.32	429458386.99
نتيجة الاستغلال	47031401746.78	28310001750.12	(18721399996.66)
النتيجة قبل الضريبة	47031952751.11	28310448968.61	(18721503782.50)
النتيجة الصافية	35557303381.83	20931942640.31	(14625360741.52)

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على: جدول حسابات النتائج في SCE-2013-12-31-

الموقع: WWW.BEA.DZ

<sup>115</sup>تم الاطلاع عليه 2021-06-3 الساعة 17.00 [www.bea.dz/presentation](http://www.bea.dz/presentation)

<sup>116</sup>تم الاطلاع عليه في 2021/6/2 على الساعة 12.00 [www.bea.dz/rganihramme.htm](http://www.bea.dz/rganihramme.htm)

## دراسة تحليلية لأثر التقلبات في سعر الصرف على بنك الجزائر الخارجي BEA-

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه: بين سنتين 2012-2013 :

- ❖ تطور إيجابي لفوائد ومنتجات متشابهة قدر بحوالي 429458386.99 دينار جزائري.
- ❖ الفارق سلبي فيما يتعلق بنتيجة الاستغلال والذي قدر بحوالي 18721399996.66 دينار جزائري ، ويستتر هذا الفارق قبل فرض الضريبة بحوالي 18721503782.50 دينار جزائري إلى غاية النتيجة الصافية للدورة بحوالي: 14625360741.52 دينار جزائري.
- ❖ باعتبار أن النتيجة الصافية تعبر عن النشاط العادي للبنك كما تعبر عن السياسة المالية للمؤسسة من حيث التمويل الأعباء من القروض والأرباح المحصل عليها (سندات وأسهم).

**الجدول رقم (05) يمثل جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2014 الوحدة:دينار جزائري**

عناصر من حساب النتائج	2013-12-31	2014-12-31	التطور
فوائد ومنتجات متشابهة	33303635	45409068	12105433
نتيجة الاستغلال	28253792	40380550	20313035
النتيجة قبل الضريبة	28310002	40428055	12117605
النتيجة الصافية للدورة	20931943	29807653	8875711

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: حسابات النتائج في 31-12-31 -SCF-

الموقع: WWW.BEA.DZ

- ❖ نلاحظ من خلال الجدول أعلاه: تطور الفوائد والمنتجات المتشابهة بين سنتي 2013 و 2014 نتيجة إيجابية قدرت بحوالي 12105433 هذه الفوائد قد تشتمل على معاملات خارجية مثل: التصدير والاستيراد، كما نلاحظ تطور تطور إيجابي لنتيجة الاستغلال خلال سنتي 2013 و 2014 قدر ب: 20313035 دينار جزائري والتي تعبر عن الفرق بين إيرادات الاستغلال ومصايف الاستغلال بما فيها: المصاريف الناتجة عن عمليات الصرف.
- ❖ كما نلاحظ تطور إيجابي قبل فرض الضريبة يقدر بحوالي: 121176005 دينار جزائري.
- ❖ وتوصلنا إلى النتيجة الصافية للدورة والتي قدرت ب 20931943 دينار جزائري لسنة 2013 و 29807653 في سنة 2014 بفارق قدره 8875711 دينار جزائري.

## دراسة تحليلية لأثر التقلبات في سعر الصرف على بنك الجزائر الخارجي BEA-

الجدول رقم(06):يمثل جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2015 الوحدة: دينار جزائري

عناصر من حساب النتائج	2014-12-31	2015-12-31	التطور
فوائد ومنتجات متشابهة	45409068489.59	42476997168.07	-2932071321.52
نتيجة الاستغلال	45491111934.78	45851261154.33	360149219.55
النتيجة قبل الضريبة	45538616382.61	45855437574.21	316821191.60
النتيجة الصافية للدورة	33742785831.80	33418665080.57	-32412075123

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على: جدول حسابات النتائج في 2015-12-31 -SCF-

الموقع: WWW.BEA.DZ

- ❖ نلاحظ من خلال الجدول أعلاه: تطور فوائد المنتجات المتشابهة بين سنتي 2014 و 2015 بفارق سلبي: قدر ب(29322071321.52) دينار جزائري أي انخفاض نسبة الفوائد خلال سنة 2015.
- ❖ كما نلاحظ أن نتيجة الاستغلال إزدادت خلال سنة 2015 بحوالي 316821191.60 دينار جزائري ثم نجد ارتفاع قيمة النتيجة قبل الضريبة بفارق إيجابي قدرت هذه الزيادة بحوالي 316821191.60 دينار جزائري خلال سنة 2015.
- ❖ وأخيرا نجد الفارق سلبي فيما يتعلق: بنتيجة الدورة الصافية والذي قدر ب(324120751.23) دينار جزائري أي انخفاض النتيجة الصافية للبنك خلال سنة 2015 مقارنة 2014.

الجدول رقم(07):يمثل جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي لسنة2016 الوحدة:دينار جزائري

عناصر من حسابات النتائج	2015-12-31	2016-12-31	التطور
فوائد ومنتجات متشابهة	42476997168.07	49790060282.97	4380991793.38
نتيجة الاستغلال	458512611541.33	45842148655.38	351036720.60
النتيجة قبل الضريبة	45855437574.21	4586372650538	325110122.77
النتيجة الصافية للدورة	33418665080.57	34572413175.99	826627344.19

المصدر:من إعداد الطالبات بالاعتماد على جدول: حسابات النتائج في 2016/12/31 .-SCF-

الموقع: WWW.BEA.DZ

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه: تطور ايجابي بين سنتي 2015 و 2016 فيما يتعلق ب:



## دراسة تحليلية لأثر التقلبات في سعر الصرف على بنك الجزائر الخارجي BEA-

- ✓ الفوائد والمنتجات المتشابهة والذي قدر بـ 4380991793.38 دينار جزائري أي ارتفاع قيمتها في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015.
- ✓ نتيجة الاستغلال والذي قدر بـ 351036720.60 دينار جزائري أي: زيادة في نتيجة الاستغلال في سنة 2015.
- ✓ نتيجة الاستغلال والذي قدر بـ 351036720.60 دينار جزائري أي: زيادة في نتيجة الاستغلال في سنة 2016.
- ✓ النتيجة قبل الضريبة: تحقيق زيادة بنسبة 3251102.77 دينار جزائري في سنة 2016 مقارنة بـ 2015
- ✓ ليستمر الفارق الايجابي فيما يتعلق بالنتيجة الصافية للدورة الذي قدر بحوالي 826627344.19 دينار جزائري أي تحسن الأداء المالي للبنك.

الجدول رقم 08: يمثل جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2017 الوحدة: دينار جزائري

عناصر من حساب النتائج	2016-12-31	2017-12-31	التطور
فوائد ومنتجات متشابهة	49790060282.07	9612495998.26	46334898715.29
نتيجة الاستغلال	45842148655.38	77050285462.32	31208136806.93
نتيجة قبل الضريبة	45863726505.38	77060154499.62	3116427994.23
النتيجة الصافية للدورة	34572413175.99	57365644936.72	22793231760.72

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لbea في 2017/12/31 -

WWW.BEA.DZ-الموقع:SCF

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

- ❖ استمرار التطور الايجابي بين سنتي 2016 و 2017 فيما يتعلق بالمنتجات والفوائد هذا الفارق قدر بـ 46334898715.29 دينار جزائري.
- ❖ نتيجة الاستغلال قدرت بحوالي 31208136806.93 دينار جزائري
- ❖ يستمر الفارق الايجابي حتى النتيجة قبل الضريبة والذي قدر بحوالي 3116427994.23 دينار جزائري.
- ❖ أما نتيجة الدورة الصافية فحققت زيادة بقيمة 22793231760.72 دينار جزائري خلال سنة 2017.

## دراسة تحليلية لأثر التقلبات في سعر الصرف على بنك الجزائر الخارجي BEA-

من خلال المؤشرات السابقة والمتمثلة في: الفوائد والمنتجات المتشابهة، نتيجة الاستغلال، النتيجة قبل الضريبة، النتيجة الصافية للدورة والتي هي في الحقيقة عبارة عن ارقام تخص نشاط البنك بشكل عام، وليس فقط الاستيراد والتصدير، مع الاخذ بعين الاعتبار أن البنك يتعامل مع التجارة الخارجية (ميل كبير اتجاه التجارة الخارجية) وبذلك تدل بشكل ما على تطور أداء البنك في ظل الانخفاض المحدود لقيمة الدينار، فهذه النتائج لم تتأثر بشكل سلبي خلال فترة انخفاض قيمة الدينار فنشاط البنك بقي في حالة استقرار واستمرار خلال وبذلك يمكن التوصل إلى النتيجة التالية:

تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك هو تأثير غير محسوس لا يعيق نشاط البنك.

### خلاصة الفصل:

من ما سبق يمكن اقول أن الجزائر اتبعت في بداية الامر نظام الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة ثم نظام الربط بسلة من العملات الصعبة ثم أخيرا تبنت نظام الصرف العائم، المرتبط بالدولار الأمريكي باعتبار أن سعر صرف الدينار الجزائري يتحدد وفق لقانون العرض والطلب مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض قيمة الدينار الجزائري أو زيادة قيمته.

وفيما يتعلق بنظام الرقابة على الصرف في الجزائر فقد اتبعت سياسة الرقابة على الصرف في مضمونها عدة مراحل من حماية الاقتصاد الوطني الذي تضمنت أدوات لتنظيم الرقابة على الصرف كنظام الحصص والاحتكار ومرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية بإقصاء الوسطاء من هذا المجال والإصلاحات الجذرية على الوظيفة البنكية وفي سنة 1990 تضمنت مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية بما فيها رفع القيود على التجارة الخارجية ونظام الرقابة الذي جاء بعد قانون النقد والقرض 10/20.

كما اعتمدت الجزائر مجموعة من السياسات لمعالجة تقلبات سعر الصرف منها سياسة تخفيض العملة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات بالإضافة إلى تنويع مناطق الاستيراد من منطقة الأورو إلى مناطق أخرى وبيع العقارات للأجانب وأيضا تنشيط سوق الصرف مع تنويع هيكل احتياطي الصرف.

وفيما يتعلق بسعر صرف الدينار الجزائري فيسجل انخفاض تدريجي خلال السنوات من 2013 إلى 2017، وقد تعود إلى انخفاض أسعار البترول وهذه التقلبات لم تؤثر بشكل ملحوظ على أداء البنوك وإنما كان تأثيرها غير محسوس فنشاط البنك في حالة استمرار واستقرار.

الخاتمة

## الخاتمة العامة

## خاتمة :

تعد سرعة تقلبات أسعار الصرف على مستوى الدولي موضوع الساعة ، فهي سبب حقيقيا للمشاكل الاقتصادية لكثير من الدول لاسيما الدول النامية وعلى وجه التحديد الاقتصاد الجزائري ، مما يكون له اثار متعددة على أسعار الصادرات والواردات كما تعتبر تقلبات أسعار الصرف العالمية من اهم المواضيع الكبرى التي لها اهمية في الاقتصاد الوطني والتي تنشط في المجال الدولي . فالمعاملات الدولية تقوم بتحويل الاجنبية المستلمة إلى عملة محلية ، حيث ان نظام الصرف المعتمد في البلد ومدى تدخل السلطة النقدية في تحديد أسعار الصرف يعكس اهمية كبيرة في تحديد متغيرات الصرف والمتعاملون به وغيرها من العوامل المؤثرة في سعر الصرف ، وهذا الاخير يؤثر في الاداء المالي للمؤسسات المالي التي تنشط في مجال التجارة الخارجية ، وكما راينا في الدراسة التحليلية بان اداء بنك الجزائر الخارجي كان اداء لا بأس به طول فترة الدراسة ، لكن ما ميز هذه الدراسة هو تقلبات أسعار الصرف الثابت الذي اتبعته الجزائر مع تدخل البنك الاجنبي في السياسة النقدية للبلاد ، مع العلم فان سعر الصرف تحدده السلطة النقدية ويتم تعيينه كل أسبوع .

وكخلاصة لما توصلنا اليه من خلال هذه الدراسة فان تأثير تقلبات أسعار الصرف على البنك مرهون على نظام الصرف الذي يحدده البنك المركزي .

## اختبار الفرضيات :

**الفرضية 01:** يوجد تأثير تقلبات أسعار الصرف على البنوك التجارية انطلاقا من ما درسنا توصلنا الي:

➤ تأثير تقلبات أسعار الصرف على اداء البنوك هو تأثير غير محسوس لا يعيق نشاط البنك فنشاطه في حالة استمرار واستقرار .

**الفرضية 02:** حجم المعاملات الخارجية تأثر إيجابي على دخل البنك انطلاقا من ما درسنا توصلنا الي:

➤ من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى ان إيرادات الصرف الاجنبي تساهم بشكر كبير في الرفع من صافي الدخل للبنك ، حيث سجلت مساهمتها في الرفع من صافي الدخل طوال فترة الدراسة (2013-2017) ، هذا يعني ان عمليات الصرف له اهمية كبيرة للبنك تضاهي النشاط الرئيسي له رغم انه يعتبر نشاط ثانوي .

**الفرضية 03:** يؤدي تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات انطلاقاً من ما درسنا توصلنا الي:

➤ أنه بالفعل تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات.

وبالتالي نصل ختاماً إلى الاجابة على الاشكالية المطروحة لهذه الدراسة وهي: "مامدى تأثير تقلبات سعر الصرف على البنوك التجارية في الفترة من 2013-2017 كالتالي:

إن البيانات والمؤشرات المستخلصة من الجداول المالية للبنك تظهر تحقيق بنك الجزائر الخارجي لارباح بصفة منتظمة رغم التقلبات العنيفة التي مر بها الدينار الجزائري

#### نتائج الدراسة :

- أهم العملات الأجنبية التي تتعامل بها البنك هي الاورو والدولار .
- يتم تحديد سعر الصرف من قبل الدولة .
- أن تحديد التعامل في مجال الصيرفة واختيار التقنيات اللازمة لتغطية مخاطره مرهون باختيار نظام الصرف السائد في البلاد .
- أن نظام الصرف في الجزائر هو نظام صرف ثابت، حيث تحدد قيمة الدينار الجزائري سلة من العملات الأجنبية حسب العلاقات الاقتصادية للبلدان ،رغم تصريح بنك الجزائر بأنه يتبع نظام صرف معوم .
- تثبت أن تقلبات أسعار الصرف لها تأثير على اداء البنوك .
- اغلب الدراسات السابقة لجأت إلى موضوع اثر تقلبات أسعار الصرف على المتغيرات الاقتصادية وهذا ما يؤكد مدى اهمية تقلبات سعر الصرف بالنسبة للاقتصاد الوطني والعالم كله فهي ظاهرة عالمية.

#### التوصيات والاقتراحات :

نتويجا لما جاء في البحث من دراسة وتحليل ، وعلى ضوء النتائج المستخلصة يمكن تقديم جملة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية :

- العمل على التقليل من حجم الواردات ، وذلك بتشجيع الصناعة المحلية وترقية القطاع الخاص .
- القيام باصلاحات جذرية للقطاع المصرفي الجزائري ليواكب نظرائه في الدول المتقدمة، حتى يجد المستثمرون الاجانب مصارف تعمل بنفس المقاييس التي يجدونها في دول تنتهج اقتصاد سوق حقيقي.
- العمل على فتح مكاتب الصرف لتسهيل وتوسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة مما يؤدي إلى تقليص الفارق بين سوق الصرف الرسمي والموازي من خلال تجنب المتعاملين الطبيعيين او الاعتباريين للجوء إلى السوق الموازي للصرف مدام هناك بديل افضل ومضمون.
- اتخاذ الاجراءات التي من شأنها ان تحقق من التقلبات في سعر الصرف المفاجئة .
- دعم سعر الصرف كي يتم تثبيت سعر الصرف لان انخفاضه قد يخفض حجم التداول وكذلك انخفاض الأسعار .
- اخضاع أسعار الصرف لقوى السوق العرض والطلب وجعلها مرنة في مواجهة التغيرات الاقتصادية الناجمة عن التعامل مع الاقتصاد الدولي .
- ضرورة القيام بالمزيد من الدراسات لتحديد العوامل المؤثرة على الاداء المالي للبنوك.
- ضرورة مواكبة البنوك في الجزائر للتطورات الحاصلة في البنوك الناشئة والمتقدمة في العالم .

#### آفاق الدراسة :

لقد سعينا للإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أننا ندرك بأن هناك بعض القصور والنقائص، سواء في الجانب المنهجي أو المعرفي ، فمن خلال دارستنا لموضوع أثر تقلبات أسعار الصرف على البنوك التجارية وتحليلنا لواقع هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري فيه جوانب مهمة ومسائل بحثية تستدعي من الباحثين الاقتصاديين التطرق لدراستها وتحليلها ومن أهم هذه المسائل :

- دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والاورو على تحرير التجارة الخارجية .
- أثر تقلبات أسعار البترول على التجارة الخارجية .

➤ محاولة إجراء دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك التجارية من اجل معرفة مدى تأثير أسعار الصرف على أدائها وذلك خلال فترة زمنية معينة .



# قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع:

➤ الكتب:

- سيد عابد محمد، التجارة الدولية، ط2، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 1999،
- بخاري لحو موسى: سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010،
- جلدة سامر بطرس ، البنوك التجارية والتسويق المصرفي ، ط1 دار أسامة للنشر والتوزيع 2009
- حسيات محمود: مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1996
- الحسين عرفان تقي: التمويل الدولي، دار مجداوي، عمان، 2003،
- حمدي عبد العظيم: "سياسو سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة"، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1984،
- حميدات محمود، مدخل التحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2004،
- خريس جمال ، أيمن أبوخضر ، عماد حضاونة ، النقود والبنوك ، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة بيروت 2002 ،
- دريد كامل، آل شيب، المالية الدولية، دار اليازوي، عمان الطبعة الاولى، 2011.
- رمضان زياد ، محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2000 الطاهر لطرش ، تقلبات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004
- زياد سليم رمضان، محمود أحمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، ط1، دار وائل للنشر 2000
- سليمان ناصر التقنيات البنكية وعمليات الائتمان ط1 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2015
- شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، ط1، دار المسيرة الاردن، 2009.
- الصيرفي محمد ، ادارة المصارف، ط1 ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع مصر، 2007
- الصيرفي محمد عبد الفتاح ، ادارة البنوك ، ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الاردن 2006
- الطراد اسماعيل ابراهيم ، ادراة العملات الاجنبية ، الطبعة الثانية، 2005 .
- عبد اللطفي مصطفى، بلعور سليمان، النظام المصرفي بعد الاصلاحات، الملتقى الوطني الاول حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية، المركز الجامعي، بشار، الجزائر، 2004

- عرفان تقي الحسيني : التمويل الدولي ، مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان 1999.
- العصار رشاد، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2000.
- عطية أحمد صلاح ، محاسبة الاستثمار والتمويل في المنشآت المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2012 .
- العلي أسعد حميد ، ادارة المصارف التجارية مدخل لادارة المخاطر ، ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع ، الاردن ، عمان ، 2013
- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013
- عوض الله زينب حسين الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر، 2009.
- الغالبي عبد الحسين جيل الحسن، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- الغالبي عبد الحسين: سعر الصرف الحقيقي في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار الصفاء للنشر ، عمان، الأردن، 2011.
- الغالبي عبدالحسين جليل عبد الحسين ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.
- فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004
- فليح حسن خلق ، النقود والبنوك ، جدار للكتاب العالمي ، الاردن ، 2006.
- لعويسات جمال الدين، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
- محمد سحنون ،الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، قسنطينة، 2003
- -محمد سعيد، انور سلطان ، ادارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية مصر، 2005،
- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، 1997.
- الناشف أنطوان، خليل الهندي ، العمليات المصرفية والسوق المحلية ، الجزء الأول ، المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان 1998
- نوري عبد الرحمن اليوسف: تعادل أسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد، 1، المجلد، 20، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، جوان، 2004.
- نيعني حسن البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية في الامارات ، د ط، الامارات ، 2017

➤ مصطفى أحمد فريد ، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009،

#### ➤ المذكرات:

➤ بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري، وأثرها على المخرات وتمويل التنمية، أطروحة شهادة

الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.

➤ بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار، وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية

2012-2013، مذكرة ماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية

➤ بن قدور لي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، 1970-2010، أطروحة

دكتوراه، جامعة ابي بكر بالقائد، تلمسان، 2012

➤ بونوة شعيب، خياط رحيمة، سياسة سعر اصرف بالجزائر، نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الاكاديمية

للدراستات الاجتماعية، 2015

➤ دوخة سلمى: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة

الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية،

جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015،

➤ سي محمد كمال: التقييم الكمي لأثر الأورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة

دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

#### ➤ المجلات:

➤ -بريبري محمد أمين: مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية: دراسة حالة سعر

صرف الدينار الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، العدد7، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،

الجزائر، 2009

➤ بن شلاط مصطفى ، أثر تغيرات سعر الصرف على التغيرات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير،

المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2006.

➤ بوعتروس عبد الحق ، حول أهمية إدارة مخاطر الصرف-حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- مجلة

البحوث والدراسات، العدد12، جاعة قسنطينة، الجزائر، 1999

- بوعشة مبارك، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية ، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999
- بونوة شعيب وخياط رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر "دراسة قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 05، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.

### ➤ المراسيم و القوانين

المرسوم المؤرخ في 9-3-1963 والمتضمن قرارات نظام الحصص

### ➤ المواقع الالكترونية

; [www.banque-of-Algeria.dz/march2.htm](http://www.banque-of-Algeria.dz/march2.htm)

[www.bea.dz](http://www.bea.dz)

### المواقع الاجنبية:

Journal officiel de la République Algérienne de 10/4/1964

les opérations bancaires a l'enternationl ، stephane priami، phillippe gursuault  
paris، éditeur، banaue

:Peters.Rose & S.G Hadgims : Banking management & Financial services.Mc  
Gvaw-Hill2005p13

المخلص

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية كما تهدف إلى دراسة نشاط البنك وتقلبات اسعار الصرف وعلى هذا الاساس تم اختيار بنك الجزائر الخارجي كعينة للدراسة قي الفترة من سنة 2013-2017.

حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم النظرية للدراسة والمنهج التحليلي للاجابة على تساؤلات الدراسة ولمعرفة تأثير تقلبات سعر الصرف على البنك ثم دراسة نشاط البنك من أثر الفوائد، النتيجة قبل الضريبة، نتيجة الدورة الصافية، نتيجة الاستغلال والمنتجات المتشابهة، حيث توصلنا من خلال دراستنا هذه الى أن النظام السائد في الجزائر هو نظام مصرفي ثابت، حيث سعوّ الصرف تقوم بتحديدده السلطة النقدية، ثم تقييد الدينار الجزائري بسلة من العملات الاجنبية ومن أهم العملات التي يتعامل معها بنك الجزائر الخارجي هي الدولار والاورو.

**الكلمات المفتاحية:** تقلبات سعر الصرف- الدينار الجزائري- النظام المصرفي في الجزائر- الدولار والاورو-البنوك التجارية-نتيجو الدورة الصافية.

We aim through this study to analyze the impact of exchange rate fluctuations on the performance of Algerian commercial banks. It also aims to study the bank's activity and exchange rate fluctuations. On this basis, the External Bank of Algeria was chosen as a sample for the study in the period from 2013-2017.

Where the descriptive approach was relied on to clarify the theoretical concepts of the study and the analytical approach to answer the questions of the study and know the impact of exchange rate fluctuations on the bank and then study the bank's activity from the impact of interest, the result before tax, the result of the net cycle, the result of exploitation and similar products. The prevailing system in Algeria is a fixed banking system, where the exchange rate is determined by the monetary authority, and then the Algerian dinar is tied to a basket of foreign currencies. The most important currencies that the Foreign Bank of Algeria deals with are the dollar and the euro.

**Keywords:** exchange rate fluctuations - the Algerian dinar - the banking system in Algeria - the dollar and the euro - commercial banks - the net cycle result

